كتاب

المؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض

بعنوان

الخليل عبقري العربية

يومي الثلاثاء والربعاء ٢٠ ، ٢١ مارس ٢٠١٢ م

بكلية دار العلوم

الجزء الثاني

برعاية

أ.د حسام كامل

رئيس جامعة القاهرة

مقرر المؤتمر	رئيس المؤتمر
أ.د طه محمد الجندى	أ.د محمد صالح توفيق
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية	عميد كلية دار العلوم

البحوث المنشورة محكمة

زيادة الأسماء في القرآن الكريم
دراسة نحوية دلالية

د. أحمد بن محمد العضيب(*)

المقدمة :

إِن الْحَمد لله نحمده ونستعينه وَنَسْتَغْفِرهُ، ونعوذ بِاللَّه من شرور أَنْفُسنَا وسيئات أَعمالنَا، من يهد الله فَلا مضل لَهُ وَمن يضلل فَلا هادي لَهُ، وَأَشْهد أَن لا إِلَه إِلا الله، وَأَشْهد أَن مُحَمَّدًا عَبده وَرَسُوله، أما بعد :

فقد لقي القرآن الكريم من العلماء عناية كبيرة، ولا غرو في ذلك فهو كلام الله سبحانه، الذي كلّف عباده بقراءته وتدبر معانيه، وإتباع أحكامه، فألف فيه العلماء قديمًا وحديثًا كتبًا كثيرة في تدبر معانيه امتثالاً لأمره سبحانه، وكانت عنايتهم فيه شاملة لجميع ألفاظه، حروفًا وأسماء وأفعالاً، واجتهدوا كل الاجتهاد في بيان أسراره المعنوية واللفظية.

وإن القارئ لأهم كتب التفسير وأشهرها يجد أن فيها حكمًا على بعض الأسماء بالزيادة، في حين أن جل النحويين لا يرون زيادة الأسماء في كلام العرب فضلاً عن كلام الله سبحانه، وكانت قاعدة "الأسماء لا تزاد" تتردد في كتبهم؛ لذا فقد أردت من خلال هذا البحث أن أكشف للقارئ الكريم موقف النحويين من القول بزيادة الأسماء في القرآن الكريم، فعمدت إلى جمع أشهر الآيات التي قيل بزيادة اسمٍ فيها، ثم تتبعت أقوال أشهر العلماء من نحويين ومفسرين فيها، وبيَّنت مواقفهم من ذلك تفصيلاً، ودرست هذه الأسماء التي قيل بزيادتها دراسة متأنية مفصلة من الناحيتين النحوية والدلالية.

(*) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف وفقه اللغة.

وأسميت هذا البحث بـ"**زيادة الأسماء في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية**"، وقسّمته إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

فالمقدمة ذكرت فيها خطة البحث ومنهجه، وأبرز الدراسات السابقة فيه، والتمهيد جعلته لبيان مفهوم الزيادة في القرآن وحكم إطلاقها على بعض ألفاظه عامة، والفصل الأول جعلته اثني عشر مبحثًا، درست في كلِّ مبحث آيةً من الآيات التي حكم على اسم فيها بالزيادة، فتتبعت أقوال أشهر العلماء النحويين والمفسرين في هذا الاسم، وبيَّنت رأيهم فيه من الوجهتين: النحوية والدلالية.

وقد رتبتُ هذه الآيات بحسب ورودها في المصحف، وقد بلغت اثنتا عشرة آية، هي جُلُّ ما وقفت عليه في تلك الكتب، ولم أستبعد من الدراسة إلا ما كان متشابهًا من الآيات؛ لأن دراسة آية واحدة منها تُغني عند دراسة غيرها مما كان شبيهًا لها؛ لأن الكلام فيهما واحد لا يختلف في أصوله، وهذا ما رأيته عند تتبع أقوال العلماء فيها.

ثم جعلت الفصل الثاني أربعة مباحث، كان الأول منها في الحديث عن مصطلحات العلماء في الزيادة، والثاني في الكلام عن أسباب الحكم على الاسم بالزيادة، والثالث في الكلام عن زيادة الأسماء بين النحويين والمفسرين، والرابع كان للحديث عن أثر القول بزيادة الاسم في الإعراب.

ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائجه.

الدراسات السابقة:

إن أبرز ما وقفت عليه من الدراسات السابقة ما ألفه الدكتور فضل حسن عباس في نفي الزيادة والحذف في القرآن الكريم، في كتابه "لطائف المنان وروائع البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن دراسة بيانية لإعجاز القرآن الكريم ونظمه وأسلوبه". بلغت صفحات هذا الكتاب ما يزيد على ثلاثمائة صفحة، جلها في الكلام عن زيادة الحروف، وجاء في عشر صفحات منه كلامٌ عن زيادة الأسماء، وكانت دراسته لهذه الأسماء موجزة، مفتقرة إلى التوثيق، ليس فيها تتبع لأقوال العلماء وبيان

آرائهم واختلافهم. خلص من هذه الدراسة إلى نفي الزيادة مطلقًا، وهذا واضح من عنوان البحث.

التمهيد : مفهوم الزيادة في القرآن الكريم وحكم إطلاقها على بعض ألفاظه:

اختلف العلماء في مفهومها وحكم إطلاقها على بعض ألفاظه على قولين :

القول الأول :

ذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى جَوَازِ إِطْلاقِ الزَّائِدِ فِي الْقُرْآنِ، وكتب التفسير وإعراب القرآن فيها ما لا يحصى من ذلك، وبخاصة في الحكم على بعض الحروف بالزيادة.

واستدلوا بأمور منها :

١ــ أن القرآن الكريم نَزَلَ بِلِسَانِ العرب، وَالزيادة فِي كَلامِهِمْ كَثِيرٌ.

٢ــ أَنَّ الزِّيَادَةَ بِإِزَاءِ الْحَذْفِ؛ فَهَذَا لِلاخْتِصَارِ وَالتَّخْفِيفِ، وَذَلِكَ لِلتَّوْكِيدِ وَالتَّوْطِئَةِ وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ فِي القرآن الكريم مَحْذُوفَاتٍ جَاءَتْ لِلِاخْتِصَارِ لِمَعَانٍ رَائِقَةٍ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الزِّيَادَةِ[(١)].

القول الثاني :

من العلماء مَنْ لا يَرَى الزِّيَادَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ الْكَلامِ، وَيَقُولُ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي يَحْمِلُونَهَا عَلَى الزِّيَادَةِ جَاءَتْ لِفَوَائِدَ وَمَعَانٍ تَخُصُّهَا، فَلا يُقضى عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ.

وممن قال بهذا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُرُسْتَوَيْهِ[(٢)]، وأبو بكر الزبيدي[(٣)].

والتحقيق عندي أنه لا بأس من إطلاق الزيادة في القرآن الكريم، وهو مذهب جماهير العلماء في كتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه، وقد حكموا كثيرًا على بعض الحروف بالزيادة في مواضع كثيرة ومتفرقة من هذه الكتب.

---

(١) انظر هذا القول بأدلته في البحر المحيط في أصول الفقه ٢/٢٠٠، والبرهان في علوم القرآن ١/٣٠٥. والإتقان في علوم القرآن ٢/٣١٨ ــ ٣١٩.

(٢) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٢/٢٠٠ ــ ٢٠١، والبرهان في علوم القرآن ١/٣٠٥.

(٣) انظر : الدر المصون ٣/٤٦٢.

ومما ينبغي التأكيد عليه ــ كما صرَّح بذلك كثير من العلماء، ومنهم ابن الخشاب[1] والسمين الحلبي[2] ــ أن هؤلاء العلماء لا يقصدون بالزِّيَادَةِ إِثْبَاتَ مَعْنًى لا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَهَذَا بَاطِلٌ، وَلا يَقُولُهُ أَحَدٌ منهم؛ لأَنَّهُ عَبَثٌ، والثابت أن له حَاجَةً، لَكِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْأَشْيَاءِ قَدْ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَقْصِدِ؛ فَلَيْسَتْ الْحَاجَةُ إِلَى اللَّفْظِ الَّذِي حكم عليه بالزيادة كَالْحَاجَةِ إِلَى اللَّفْظِ الَّذِي لم يحكم عليه بذلك.

وقال السمين الحلبي ردًّا على أبي بكر الزبيدي قوله : (... وكأنَّ مَنْ يَدَّعي فيها أنها غيرُ مزيدةً يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يُجَوِّزُ أن يقال في القرآن: "هذا زائدٌ" أصلاً.

وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ القائلين بكون هذا زائداً لا يَعْنُون أنه يجوزُ سقوطُه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائدٌ للتوكيد، فله أُسْوَةٌ بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن)[3].

الفصل الأول : دراسة الآيات التي قيل بزيادةِ اسمٍ فيها:

جمعت اثنتي عشرة آية حكم على اسم فيها بالزيادة، وهي جل ما وقفت عليه من كلام المفسرين والنحويين، علمًا أن الذي استثنيته من الدراسة داخل ضمنًا مع بعض الآيات المدروسة؛ وذلك للتشابه اللفظي بينها، ومن ذلك أن كلام العلماء في زيادة "الوجه" مضافًا إلى "الله" أو "رب" واحد في مجمله وأصوله، وكذلك كلامهم في زيادة "اسم" مضافًا إلى "الله" أو "رب" واحد في مجمله وأصوله؛ لذا فإن الكلام في آيةٍ منها يغني عن الكلام عن بقية أخواتها.

---

(١) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٢/٢٠٠ ــ ٢٠١، والبرهان في علوم القرآن ١/٣٠٥، والإتقان في علوم القرآن ٢/٣١٨ ــ ٣١٩.

(٢) انظر : الدر المصون ٣/٤٦٢.

(٣) الدر المصون ٣/٤٦٢.

المبحث الأول :

القول بزيادة (مثل) من قوله تعالى:

﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ﴾ [البقرة:١٣٧]

ظاهر الآية مشكل؛ لأنه يوجب أن يكون لله تعالى مثلٌ تعالى عن ذلك علـوًا كبيرًا[١]؛ لأن المعنى على ذلك: فإن آمنوا بمثل الله تعالى، وهذا شرك.

وقد اختلف كلام العلماء في بيان هذه الآية رغبة منهم في نفي هـذا المعنـى الفاسد الذي قد يتبادر للقارئ من أول وهله، ومن الأقوال التي ذكروها ما يأتي :

القول الأول :

أن المعنى: فإن أتَوْا بتصديق مثل تصديقكم وإيمانكم - بالأنبياء، ووحّدوا كتوحيدكم - فقد اهتدوا، أي فقد صاروا مسلمين مثلكم.

وهذا رأي الزجاج[٢]، وتبعه ابن أبي زمنين[٣]، والماوردي[٤]، والواحدي[٥].

القول الثاني :

أن "مثل" في الآية صلة، والمعنى : فإن آمنوا بما آمنتم به[٦].

وممن صرح بالقول بزيادتها البغوي[٧]، وزكريا الأنصاري[٨]، قال البغوي: (أَيْ: بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ يقرؤها ابن عباس، والمثل صِلَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، أَيْ: لَيْسَ هُوَ كَشَيْءٍ)[١].

---

(١) انظر : تفسير النسفي ١/١٣٤.

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٢٤١.

(٣) انظر : تفسير القرآن العزيز ١/١٨١.

(٤) انظر : تفسير الماوردي ١/١٩٥.

(٥) انظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/١٣٤.

(٦) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد١/٢٢١، والمحرر الوجيز ١/٢١٥، وزاد المسير ١/١١٦، وتفسير الرازي ٤/٧٣، وتفسير البيضاوي ١/١٠٩.

(٧) انظر : تفسير البغوي ١/١٧٣.

(٨) انظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ٤٢.

وروي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ[٢] ــ رضي الله عنه ــ قَالَ: لَا تَقُولُوا: فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ مِثْلٌ، وَلَكِنْ قولوا: فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ.

وقيل: إن ابن مسعود_ رضي الله عنه_ كان يقرأ هذه الآية من دون لفظ "مثل"[٣].

وذكر الزمخشري[٤] والنسفي[٥] أن أُبي ــ رضي الله عنه ــ كان يقرأ : (فإن آمنوا بالذي آمنتم به).

وقد أنكر الرازي ترك العمل بالقراءة المتواترة بسبب إشكال في المعنى، فقال بعدما ساق الرواية التي سبق ذكرها عن ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ : (لا وَجْهَ لِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ مِنْ حَيْثُ يُشْكِلُ الْمَعْنَى وَيُلَبِّسُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنْ جَعَلَهُ الْمَرْءُ مَذْهَبًا لَزِمَهُ أَنْ يُغَيِّرَ تِلَاوَةَ كُلِّ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَذَلِكَ مَحْظُورٌ)[٦].

ونقل ابن عطية الرواية السابقة عن ابن عباس، لكنه لم يحملها على ظاهرها كما فعل الرازي، وقال : إن مراده _ رضي الله عنه _ أن يُحمل تفسيرُ الآية على ذلك؛ أي: هكذا فليكون التأويل[٧]. وهذا الفهم أقرب عندي؛ لأنه يبعد أن ينهى ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن يقرأ الناس بقراءة ثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

(١) تفسير البغوي ١/١٧٣.

(٢) انظر : المحتسب ١/١١٣، وتفسير الثعلبي ١/٢٨٣، وتفسير السمعاني ١/١٤٥، وتفسير الراغب الأصفهاني ٣٢٣، وتفسير البغوي ١/١٧٣، والكشاف ١/١٩٥، وتفسير الرازي ٤/٧٣، والدر المنثور ١/٣٣٩.

(٣) انظر : المحتسب ١/١١٣، وتفسير الثعلبي ٨/٣٠٦، والكشاف ١/١٩٥، وتفسير النسفي ١/١٣٤.

(٤) انظر : الكشاف ١/١٩٥.

(٥) انظر : تفسير النسفي ١/١٣٤.

(٦) تفسير الرازي ٤/٧٣.

(٧) انظر : المحرر الوجيز ١/٢١٥.

وصرَّح البيضاوي[١] والنسفي[٢] بأن قراءة : (فإن آمنوا بما آمنتم) وقراءة : (فإن آمنوا بالذي آمنتم) تؤيد وتشهد لمن ذهب إلى أن "مثل" صلة.

وقد مال ابن هشام إلى القول بزيادتها لكنه لم يجزم به، فقال : (وأما {بِمثل مَا آمنتم بِهِ} فقد يشْهد للقائل بِزِيَادَة "مثل" فِيهَا قِرَاءَة ابْن عَبَّاس: (بِمَا آمنتم بِهِ))[٣].

ووصف العكبري[٤] القول بزيادة "مثل" بالبعد.

القول الثالث :

أن الباء زائدة، ومثل صفة مصدر محذوف تقديره : فإن آمنوا إيماناً مثل إيمانكم، والهاء يعود إلى الله عز وجل[٥].

وذهب إلى هذا القول الباقولي[٦]، والعكبري[٧]، وزكريا الأنصاري[٨].

وأجازه الزمخشري[٩]. وعزي إلى ابن الأنباري[١٠].

وقوَّاه النسفي[١١] بأن زيادة الباء غير عزيز في كتاب الله، واستدل له بقول الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا** ﴾ [يونس:٢٧]، والتقدير: جزاء سيئة مثلها، كقوله في الآية الأخرى : ﴿ **وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا** ﴾[الشورى:٤٠].

القول الرابع :

---

(١) انظر : تفسير البيضاوي ١/١٠٩.

(٢) انظر : تفسير النسفي ١/١٣٤.

(٣) مغني اللبيب ٢٣٨.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٢١.

(٥) انظر: تفسير البغوي ١/١٧٣، والمحرر الوجيز ١/٢١٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٢١، وتفسير البيضاوي ١/١٠٩، وتفسير النسفي ١/١٣٤.

(٦) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٦٧.

(٧) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٢١.

(٨) انظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ٤٢.

(٩) انظر : الكشاف ١/١٩٥.

(١٠) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١/٢٢١، وزاد المسير ١/١١٦.

(١١) انظر : تفسير النسفي ١/١٣٤.

أن المراد بـ"مثل" الكتاب، والتقدير : فإن آمنوا هم بكتابكم كما آمنتم أنتم بكتابهم[١].

وعزي إلى أبي معاذ النحوي[٢].

القول الخامس :

أن الآية على ظاهرها، وجاء التعبير هكذا تبكيتًا أو تعجيزًا، وممن قال بذلك الزمخشري، والبيضاوي[٣]، وزكريا الأنصاري[٤].

قال الزمخشري : (بِمِثْلِ مِآءَامَنتُم بِهِ) من باب التبكيت؛ لأن دين الحق واحد لا مثل له، وهو دين الإسلام ... فلا يوجد إذن دين آخر يماثل دين الإسلام في كونه حقاً حتى إن آمنوا بذلك الدين المماثل له كانوا مهتدين، فقيل: فإن آمنوا بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير، أي: فإن حصلوا ديناً آخر مثل دينكم مساوياً له في الصحة والسداد فقد اهتدوا. وفيه أنّ دينهم الذي هم عليه وكل دين سواه مغاير له غير مماثل؛ لأنه حق وهدى وما سواه باطل وضلال.

ونحو هذا قولك للرجل الذي تشير عليه: هذا هو الرأي الصواب، فإن كان عندك رأى أصوب منه فاعمل به، وقد علمت أن لا أصوب من رأيك. ولكنك تريد تبكيت صاحبك، وتوقيفه على أن ما رأيت لا رأي وراءه)[٥].

وقد تبع الرازيُّ[٦] الزمخشريَّ في ذلك إلا أنه عبَّر عنه بالتثبيت، وقد يكون في أحد الكتابين تحريف، أو أن التبكيت للمخالف، والتثبيت للموافق.

القول السادس :

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٢٣٨.

(٢) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٢١/١، وزاد المسير ١١٦/١.

(٣) انظر : تفسير البيضاوي ١٠٩/١.

(٤) انظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ٤٢.

(٥) الكشاف ١٩٥/١.

(٦) انظر : تفسير الرازي ٧٣/٤.

أن الآية من باب المجاز، تقول: هذا أمر لا يفعله مثلك؛ أي: لا تفعله أنت، والمعنى على ذلك : فإن آمنوا بالذي آمنتم به[١].

وممن ذهب إليه ابن جني[٢]، وأبو الفرج ابن الجوزي[٣].

وهكذا أول ابن جني قراءة ابن عباس الآنفة الذكر التي رواها عنه، فقال:(هذا الذي ذهب إليه ابن عباس حسن، لكن ليس؛ لأن القراءة المشهورة مردودة. وصحة ذلك أنه إنما يراد: (فإن آمنوا بما آمنتم به)، كما أراده ابن عباس وغيره، غير أن العرب قد تأتي بـ"مثل" في نحو هذا توكيدًا وتسديدًا، يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح: مثلي لا يفعل هذا؛ أي: أنا لا أفعله، ومثلك إذا سئل أعطى؛ أي: أنت كذاك)[٤].

القول السابع :

قيل الباء للاستعانة كقولك كتبت بالقلم؛ أي: فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي آمنتم بها[٥].

المبحث الثاني :

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ١/٢١٥.

(٢) انظر : المحتسب ١/١١٣.

(٣) انظر : زاد المسير ٣/٥٦.

(٤) انظر : المحتسب ١/١١٣.

(٥) انظر : تفسير النسفي ١/١٣٤.

القول بزيادة "فوق" من قوله تعالى :

﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء:١١]

اختلف العلماء في كلمة "فوق" من هذه الآية على قولين :

القول الأول :

ذهب جمهور العلماء إلى أن "فوق" في الآية جاءت على ظاهرها أصلية غير زائدة، فـ"فَوْقَ اثْنَتَيْنِ" ظاهره أكثر من اثنتين؛ ولذلك أجمعوا على أن للثلاث فما فوقهن الثلثين.

وأما البنتان فاختلف فيهما على رأيين :

الرأي الأول :

قال ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ : لهما النصف كالبنت الواحدة.

الرأي الآخر :

قال الجمهور: لهما الثلثان، لكنهم اختلفوا في وجوب الثلثين لهما، فقيل : بالإجماع، ورد بأَنَّ الصَّحِيحَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَعْطَى الْبِنْتَيْنِ النِّصْفَ.

وقيل: إنما وجب لهما الثلثان بالسنة لا بالقرآن.

وقيل: بالقياس على الأختين؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمَّا قَالَ فِي آخِرِ السُّورَةِ: **﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾** [النساء:١٧٦]، وَقَالَ تَعَالَى: **﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾** [النساء:١٧٦] فَأُلْحِقَتِ الِابْنَتَانِ بِالْأُخْتَيْنِ فِي الِاشْتِرَاكِ فِي الثُّلُثَيْنِ[(١)].

وممن ذهب إلى القول بأن "فوق" في الآية غير زائدة ابن أبي زمنين[(٢)]، والزمخشري[(١)]،والعكبري[(٢)]،والرازي[(٣)]،والبيضاوي[(٤)]،والنسفي[(٥)]، والسيوطي[(٦)].

---

(١) انظر تفصيل ذلك كله في الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٩/٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٥٨/١، وتفسير الراغب الأصفهاني ١١٢٣/٣، وتفسير السمعاني ٤٠١/١ ــ ٤٠٢، وتفسير القرطبي ٦٣/٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٨٠/١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٣/٣ .

(٢) انظر : تفسير القرآن العزيز ٣٥١/١.

وتعرب "فوق" على هذا القول إما خبرًا ثانيًا لـ"كان"، أو صفة لـ"نساء"؛ أي: نساء زائدات على اثنتين. صرح بهذين الوجهين الزمخشري[٧]، والرازي[٨]، والبيضاوي[٩]، والنسفي[١٠].

واقتصر العكبري[١١]، وأبو حيان والسمين[١٢] على الوجه الثاني، وأنكر الأخيران على الزمخشري إجازته الوجه الأول؛ لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أنْ تستقلَّ به فائدةُ الإسنادِ. قال أبو حيان: (وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ "نساء" خبرًا ثانيًا، لـ"كان"، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ لا بُدَّ أَنْ تَسْتَقِلَّ بِهِ فَائِدَةُ الْإِسْنَادِ، وَلَوْ سَكَتَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً﴾ لَكَانَ نَظِيرَ: إِنْ كَانَ الزَّيْدُونَ رِجَالاً، وَهَذَا لَيْسَ بِكَلامٍ)[١٣].

القول الثاني :

---

(١) انظر : الكشاف ٤٨٠/١.
(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٣٤/١.
(٣) انظر : تفسير الرازي ٥١٤/٩.
(٤) انظر : تفسير البيضاوي ٦٢/٢.
(٥) انظر : تفسير النسفي ٣٣٥/١.
(٦) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٣/٣.
(٧) انظر : الكشاف ٤٨٠/١.
(٨) انظر : تفسير الرازي ٥١٤/٩.
(٩) انظر : تفسير البيضاوي ٦٢/٢.
(١٠) انظر : تفسير النسفي ٣٣٥/١.
(١١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٣٤/١.
(١٢) انظر : الدر المصون ٥٩٨/٣.
(١٣) البحر المحيط ٥٣٦/٣.

أن "فوق" في الآية صلة أو زائدة[١]، والمعنى: إن كن اثنتين فصاعدًا، فيكون الحكم بناء على هذا القول موافقًا لما ذهب إليه جمهور العلماء من أن نصيب الاثنتين الثلثان، وكذلك ما فوق الاثنتين؛ لأن أقل الجمع اثنان.

وممن صرح بأنها زائدة هنا الثعلبي[٢]، والواحدي[٣]، والسمعاني[٤]، والبغوي[٥].

قال الواحدي مؤكدًا ما ذهب إليه من القول بزيادتها: ("فوق" هاهنا صلة؛ لأن الثِّنتين يرثان الثُّلثين بإجماعِ اليوم، وهو قوله: ﴿ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾، ويجوز تسمية الاثنين بالجمع)[٦].

وعلى هذا القول فينبغي أن يكون إعراب "اثنتين" بدلاً من "نساء"، فهو منصوب، أما على القول الأول فهو مجرور؛ لأن "فوق" ظرف له إعرابه الذي سبق بيانه، وهو مضاف، و"اثنتين" مضاف إليه مجرور. ولم أقف على ما قال بهذا من العلماء، أو أشار إلى إعراب الآية على القول بزيادة "فوق".

وقد ضعَّف كثير من العلماء القول بزيادتها، ومما قيل في ذلك ما يأتي:

١ــ رد النحاس القول بزيادتها قائلاً : (قد ذكرنا فيه أقوالاً، منها أنّ "فوق" زائدة، وهو خطأ؛ لأن الظروف ليست مما يزاد لغير معنى)[٧].

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/١، ومعاني القرآن للنحاس ٢٨/٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٥٨/١، وزاد المسير ٣٧٨/١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٣/٣ .

(٢) انظر : تفسير الثعلبي ٢٦٧/٣.

(٣) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٠/٢.

(٤) انظر : تفسير السمعاني ٤٠١/١ .

(٥) انظر : تفسير البغوي ٥٧٩/١.

(٦) الوجيز ٢٥٤/١.

(٧) إعراب القرآن ٢٠٣/١.

٢ـ رده الراغب الأصفهاني بقوله : (ومن قال: تقدير الكلام: فإن كن نساء اثنتين، وإن قوله: "فَوْقَ" زائد كقوله: ﴿فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾[الأنفال:١٢]؛ لأنه أراد فاضربوا الأعناق، فغير موافق في ادعاء الزيادة في الموضعين، وغير موافقٍ في تأويل الابنتين، وكلام الله تعالى منزه عن ذكر لفظ خلوةً عن قصد معنى صحيح، إذ كان ذلك لغوًا، تعالى الله عنه)[١].

٣ـ رده الكرماني بقوله:(ذهب بعضهم إلى أن "فَوْقَ" صلة، وفيه ضعف، لقوله : {ثُمَّ })[٢]. ووجه الرد أنه لو كانت "فوق" زائدة لقال: فلهما؛ لأن المعنى: فإن كن نساء اثنتين.

٤ـ ذكر أبو حيان[٣] أن القول بزيادتها لا يحتاج في رده إلى حجة لقوة فساده.

٥ـ رده السمين الحلبي بأن الأسماء لا تزاد[٤].

٦ـ وصف السيوطي[٥] القول بزيادتها بالضعف.

---

(١) تفسير الراغب الأصفهاني ١١٢٤/٣.

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٥٨/١.

(٣) انظر : البحر المحيط ٥٣٧/٣.

(٤) انظر : الدر المصون ٥٦٦/٤.

(٥) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٣/٣.

المبحث الثالث :

القول بزيادة الاسم (إذ) من قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة:١١٦]

اختلف العلماء في "إذ" من هذه الآية على أقوالٍ، منها:

القول الأول :

أن القول يوم القيامة، وتكون "إذ" بمعنى "إذا"، و"قال" بمعنى:"يقول"[١]؛ وهذا في القرآن الكريم كثير، كقوله – تعالى –:﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْماً مِّنَ الْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٩]؛ أي : ويقول الذين؛ فَعَبَّرَ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي؛ لأَنَّهُ لتحقُّق أَمْرِهِ وَظُهُورِ بُرْهَانِهِ كَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ. ونحو ذلك في اللغة كثير.

وممن ذهب إلى ذلك ابن عباس رضي الله عنه، وقتادة، وابن جريج[٢]، وتبعهم جمهور المفسرين[٣]،ومنهم ابن قتيبة[٤]،والنحاس[٥]،والسمرقندي[٦]، وأبو علي الفارسي[٧]، وابن أبي زمنين[١]، والماوردي[٢]، والراغب الأصفهاني[٣]، ومحمود

---

(١) انظر : الدر المصون ٥١١/٤.

(٢) انظر : معاني القرآن للنحاس ٣٨٩/٢، والنكت في القرآن الكريم ٢٠٨، وزاد المسير ١/ ٦٠٤، وتفسير القرطبي ٣٧٤/٦، والبحر المحيط ٤١٦/٤.

(٣) انظر : معاني القرآن للنحاس ٣٩٠/٢، وتفسير البغوي ١٠٥/٢، والمحرر الوجيز ٢٦٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٧٤/٦، والبحر المحيط ٤١٦/٤.

(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن ١٨٠.

(٥) انظر : إعراب القرآن ٢٨٩/١.

(٦) انظر : تفسير السمرقندي ٤٣١/١.

(٧) انظر : الحجة للقراء السبعة ٢٨٣/٣.

الغزنوي[٤]، وأبو الفرج ابن الجوزي[٥]، والرازي[٦]، والقرطبي[٧]، والعز بن عبدالسلام[٨].

ومن أدلة أصحاب هذا القول أن الله سبحانه قال قبل هذه القصة :﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُواْ لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ**﴾ [المائدة:١٠٩]، وقال بعدها: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ [المائدة:١١٩]، وَالْمُرَادُ بِهِ يَوْم الْقِيَامَةِ في كلا الحالين[٩]؛ فدل على أن ما بينهما وهو قوله : ﴿**وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ**﴾ كذلك.

القول الثاني :

أن يكون قال ذلك له وقت رفعه إلى السماء لما رفع الله تعالى عيسى ــ عليه السلام ــ إليه قالت النصارى ما قالت، وزعموا أن عيسى ــ عليه السلام ــ أمرهم بذلك، فسأله تعالى حينئذٍ عن قولهم، فقال: ﴿**سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي**﴾ الآية، فتكون (إذ) على الأصل للدلالة على الماضي، والفعل بعدها قد مضى، ولا يؤول بـــ"يقول"[١٠].

---

(١) انظر : تفسير القرآن العزيز ٥٦/٢ .

(٢) انظر : تفسير الماوردي ٨٧/٢ .

(٣) انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ٥٠٠/٥ .

(٤) انظر : باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ٤٤٨/١ .

(٥) انظر : زاد المسير ٣١٤/١ ، ٦٠٥.

(٦) انظر : تفسير الرازي ٤٦٥/١٢.

(٧) انظر : تفسير القرطبي ٣٧٤/٦.

(٨) انظر : تفسير العز بن عبد السلام ٤٢٥/١.

(٩) انظر : تأويل مشكل القرآن ١٨٠، وتفسير الرازي ٤٦٥/١٢، وتفسير القرطبي ٣٧٥/٦، وتفسير العز بن عبد السلام ٤٢٥/١، وتفسير الخازن ٩٤/٢، وتفسير النيسابوري ٣٩/٣، وتفسير الثعالبي ٤٤٠/٢.

(١٠) انظر : تفسير الماتريدي ٦٥٢/٣، والمحرر الوجيز ٢٦٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٧٤/٦، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢٥١/١، وتفسير الخازن ٩٤/٢، والبحر المحيط ٤١٥/٤.

وممن قال به الراغب الأصفهاني[١]، وأبو حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣]. وعزي إلى السدي[٤].

القول الثالث:

أن معنى "إذ قال" على أصله، وهو أن القول في الوقت الذي كان عيسى – عليه السلام – بين أظهرهم؛ ليكون ذلك آية وحجة لمن تبعه على من زاغ عن طريقه؛ لأنه تبرأ من هذا القول[٥].

القول الرابع :

أن "إذ" زائدة ، والمعنى: وقال الله[٦].

ذهب إلى ذلك أبو عبيدة، قال : (مجازه: وقال الله يا عيسى، و"إذ" من حروف الزوائد)[٧].

ولم أقف على أحد قال به غيره.

ورده السمين الحلبي بأن زيادة الأسماء ليست بالسهلة، فقال: (وقال بعضُهم: سيقولُه له يوم القيامة، وعلى هذا فـ"إذ" بمعنى "إذا"، و"قال" بمعنى "يقول"، وكونُها بمعنى "إذا" أهونُ من قول أبي عُبيد إنها زائدة؛ لأنَّ زيادةَ الأسماء ليست بالسهلة)[٨].

الترجيح :

---

(١) انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ٥٠٠/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤١٥/٤، ٤٢٠.

(٣) انظر : الدر المصون ٥١١/٤.

(٤) انظر : معاني القرآن للنحاس ٣٨٩/٢، وتفسير البغوي ١٠٥/٢، والمحرر الوجيز ٢٦٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٧٤/٦، والبحر المحيط ٤١٥/٤.

(٥) انظر : تفسير الماتريدي ٦٥٢/٣.

(٦) انظر : زاد المسير ٦٠٥/١، والبحر المحيط ٤١٥/٤، والدر المصون ٥١١/٤.

(٧) انظر : مجاز القرآن ١٨٣/١.

(٨) الدر المصون ٥١١/٤.

الأقوال التي مرت في "إذ" سائغة في اللغة والتفسير، وكل قول منها أيدَّه ثلة من العلماء المعتبرين، إلا القول بزيادتها فهو قول ضعيف عندي، ولا ينبغي الأخذ به، ومما يدل على ذلك أنه قول بخلاف الأصل، ولا يلجأ إلى القول بخلافه إلا للحاجة ولا حاجة هنا؛ لأن المعنى على القول بأصالتها سائغ لا لبس فيه ولا إشكال.

ومما يؤكد ضعف القول بزيادتها أني لم أقف على من قال به غير أبي عبيدة.

المبحث الرابع :

القول بزيادة (فوق) من قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام:١٨]

اختلف العلماء في كلمة "فوق" في هذه الآية على أقوال، منها :

القول الأول :

أنها استعملت على حقيقتها، فالمعنى أنه بقهره عباده مستعلٍ عليهم[١]، على اختلاف بينهم في الفوقية أهي فوقية قدرة أم فوقية مكان وجهة؟

وقد سار على هذا المعنى جمهور العلماء، ومنهم الطبري[٢]، والواحدي[٣]، والسمعاني[٤]، والبغوي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن عطية[٧]، والعكبري[٨]،والرازي[٩]، والبيضاوي[١٠]، وأبو حيان[١].

---

(١) انظر : تفسير الماوردي ٢/٩٩.

(٢) انظر : تفسير الطبري ١١/٢٨٨.

(٣) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢/٢٥٨.

(٤) انظر : تفسير السمعاني ٢/٩٣.

(٥) انظر : تفسير البغوي ٢/١١٥.

(٦) انظر : الكشاف ٢/١٠.

(٧) انظر : المحرر الوجيز ٢/٣٠٠.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٥ ــ ٤٨٦.

(٩) انظر : تفسير الرازي ١٢/٤٩٦.

(١٠) انظر : تفسير البيضاوي ٢/١٥٧.

ولإعراب "فوق" على هذا القول أوجه[٢] :

الأول : أنه منصوب على الظرفية، معمول لـ"القاهر"[٣]، وذهب إلى هذا الشهاب[٤].

الثاني : أنه في محل رفع خبر ثانٍ لـ"هو". قال به العكبري[٥].

الثالث : أنه في موضع نصب على الحال[٦]، والتقدير : وهو القاهر مستعليًا غالبًا. ذهب إليه العكبري[٧]. وعزا أبو حيان والسمين الحلبي هذا الوجه للمهدوي.

الرابع : أنه في موضع رفع بدل من "القاهر". قال به العكبري[٨].

القول الثاني :

أن "فوق" زائدة، والمعنى: أنه القاهر لعباده، أو عباده[٩]. وممن ذهب إلى ذلك العز بن عبد السلام[١٠].

ورده السمين الحلبي بأن الأسماء لا تزاد، قال : (الخامس: أنها زائدةٌ، والتقدير وهو القاهر عباده ... وهذا مردودٌ؛ لأن الأسماء لا تُزاد)[١١].

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤/٤٥٧.

(٢) انظر الأوجه الآتية كلها في البحر المحيط ٤/٤٥٧ ــ ٤٥٨، والدر المصون ٤/٥٦٦.

(٣) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٤٨٤.

(٤) انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤/٣٤.

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٦.

(٦) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٤٨٤.

(٧) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٥.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٦.

(٩) انظر : تفسير الرازي ١٢/٤٩٦، والدر المصون ٤/٥٦٦.

(١٠) انظر : تفسير العز بن عبد السلام ١/٤٣١.

(١١) الدر المصون ٤/٥٦٦.

الترجيح :

ظهر مما تقدم في سوق أقوال أشهر العلماء في كلمة "فوق" في هذا الآية ضعف القول بزيادتها؛ فجُلّهم ذهب إلى أنها باقية على بابها أصلية، ولم أقف على من قال بزيادتها إلا العز ابن عبد السلام، بل لم أقف على من أشار إلى أنه قد قيل بزيادتها إلا ما ذكره السمين الحلبي، فضلاً على أنه ليس هناك ما يدعو إلى القول بالزيادة؛ لأن المعنى ظاهر بيِّنٌ لا لبس فيه عند القول بأنها أصلية لا زائدة.

بل إن من أنكر فوقية الجهة لله سبحانه وتعالى مع أنها الأصل في المعنى لم يذهب إلى القول بزيادة "فوق"، وإنما أول الفوقية بالقوة والقدرة.

المبحث الخامس:

القول بزيادة (فوق) من قوله تعالى :

﴿ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلآئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُواْ الرَّعْبَ فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾[الأنفال:١٢]

اختلف العلماء في كلمة "فوق" من هذه الآية على أقوال، منها ما يأتي:

القول الأول :

أن الآية على ظاهرها، ولا يحتاج المعنى إلى التأويل أو القول بزيادة "فوق"؛ لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ.

وممن ذهب إلى ذلك ابن عطية، والبيضاوي[(١)].

واحتج ابن عطية على صحة ما ذهب إليه بكلام العرب، ومنه قول دريد بن الصمة، فقال : (وليست "فَوْقَ" زائدة، بل هي محكمة المعنى؛ لأن ضربة العنق إنما

(١) انظر : تفسير البيضاوي ٣/٥٢ .

يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ، كما قال دريد بن الصمة:"أخفض عن الدماغ وأرفع عن العظم، فهكذا كنت أضرب أعناق الأبطال"[١].

القول الثاني :

أن "فوق" بمعنى "على" في الآية، فيكون المعنى : فضربوا على الأعناق. وقالوا: لا بأس في ذلك؛ لأن "فوق" و"على" متقاربان في المعنى.

وممن ذهب إلى ذلك أبو عبيدة[٢]، والسمرقندي[٣]، والسمعاني[٤]، والنيسابوري[٥]، وأبو حيان[٦]، وابن كثير[٧].

وعزاه الثعلبي[٨] إلى ابن عباس رضي الله عنه.

وحسَّن أبو حيان[٩] هذا القول؛لأن فيه إبقاءً لـ"فوق" على معناها من الظرفية.

وممن أشار إلى هذا القول الطبري[١٠].

وذكر أبو حيان[١١] والسمين[١٢] أن مفعول "اضربوا" على هذا القول محذوف، والتقدير: اضربوهم فوق الأعناق.

القول الثالث :

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ١٦/٢ .

(٢) انظر : مجاز القرآن ٢٤٢/١.

(٣) انظر : تفسير السمرقندي ١١/٢.

(٤) انظر : تفسير السمعاني ٢٥٢/٢.

(٥) انظر : إيجاز البيان في معاني القرآن ٣٥٧/١.

(٦) انظر : البحر المحيط ٢٨٦/٥.

(٧) انظر : تفسير ابن كثير ٢٢٦/٢.

(٨) انظر : تفسير الثعلبي ٣٣٤/٤.

(٩) انظر : البحر المحيط ٢٨٦/٥.

(١٠) انظر : تفسير الطبري ٤٣٠/١٣ .

(١١) انظر : البحر المحيط ٢٨٦/٥.

(١٢) انظر : الدر المصون ٥٧٨/٥.

أن "فَوْقَ" اسم وليس بظرف، وهو الرأس،كما تقول:"فوقك أ[illegible]" بالرفع[1].

وذهب إلى هذا القول صاحب كتاب إعراب القرآن العظيم[2] المنسوب إلى زكريا الأنصاري.

وعلى هذا القول تكون "فوق" مفعولاً به[3].

ورده أبو حيان[4] والسمين الحلبي[5] بأنه ضعيف؛ لأن "فوق" لا تتصرف.

القول الرابع :

أن "فوق" بمعنى "دون"، وعزي إلى ابن قتيبة[6]. غير أن الذي وقفت عليه من كلامه أنه يرى زيادتها، قال : ﴿**فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ**﴾؛ أي: الأعناق)[7].

وعلى هذا القول يكون المفعول به محذوفًا، والتقدير : فاضربوهم[8].

وأنكر ابن عطية على ابن قتيبة هذا الرأي، فقال:(وهذا خطأ بين، وإنما دخل عليه اللبس من قوله تعالى: ﴿ **مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾ [البقرة:٢٦]؛ أي: فما دونها.

قال القاضي أبو محمد: وليست "فَوْقَ" هنا بمعنى "دون"، وإنما المراد: فما فوقها في القلة والصغر، فأشبه المعنى "دون")[9].

---

(١) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٣٦/١، والبحر المحيط ٢٨٦/٥.

(٢) ص ٢٩٦.

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٨٦/٥، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٥٨/٤.

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٨٦/٥.

(٥) انظر : الدر المصون ٥٧٨/٥.

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٥٠٨/٢، والبحر المحيط ٢٨٦/٥، والدر المصون ٥٧٨/٥.

(٧) غريب القرآن ١٧٧.

(٨) انظر : البحر المحيط ٢٨٦/٥.

(٩) المحرر الوجيز ٥٠٨/٢.

القول الخامس :

أن "فوق" صلة؛ أي: زائدة، والمعنى المراد: فاضربوا الأعناق، كما يقال: رأيت نفس زيد، والمراد زيد، وممن قال بذلك الأخفش[١]، وابن قتيبة[٢]، وابن أبي زمنين[٣]، والثعلبي[٤]، والقشيري[٥]، والواحدي[٦]، والبغوي[٧]، وأجازه العز بن عبدالسلام[٨].

وعزاه الماوردي[٩] إلى عطية والضحاك، وعزاه أبو القاسم الكرماني[١٠] إلى الأخفش، وعزاه البغوي[١١] إلى الضحاك، وعزاه ابن الجوزي[١٢] إلى عطية والضحاك والأخفش وابن قتيبة، وعزاه أبو حيان[١٣] إلى عطية والضحاك والأخفش، وعزاه السمين[١٤] إلى الأخفش.

وذكر أبو حيان[١٥] أنه بناء على زيادة "فوق" فإن "الأعناق" مفعول به للفعل "اضربوا".

---

(١) انظر : معاني القرآن له ٣٤٦/١ .

(٢) انظر : غريب القرآن ١٧٧.

(٣) انظر : تفسير القرآن العزيز ١٦٨/٢.

(٤) انظر : تفسير الثعلبي ٢٦٧/٣ .

(٥) انظر : لطائف الإشارات ٦٠٧/١ .

(٦) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٠/٢ .

(٧) انظر : تفسير البغوي ٥٧٩/١.

(٨) انظر : تفسير العز بن عبد السلام ٥٢٧/١.

(٩) انظر : تفسير الماوردي ٣٠١/٢ .

(١٠) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٣٦/١ .

(١١) انظر : تفسير البغوي ٥٧٩/١.

(١٢) انظر : زاد المسير ١٩٤/٢.

(١٣) انظر : البحر المحيط ٢٨٥/٥.

(١٤) انظر : الدر المصون ٥٧٨/٥.

(١٥) انظر : البحر المحيط ٢٨٥/٥.

واحتج هؤلاء بأن العرب تقول: "رأيت نفس فلان"، بمعنى: رأيته. قالوا: فكذلك "فوق الأعناق" فمعناه: فاضربوا الأعناق[١].

قال الأخفش: (وقال: ﴿فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾معناها: "اضربوا الأعناق" كما تقول: "رأيتُ نَفْسَ زَيْدٍ" تريد "زيداً")[٢].

وحكي عن المبرد أنه رد القول بزيادتها بقوله : (وهذا عند الجمهور خطأ؛ لأن "فوق" يفيد معنى فلا يجوز زيادتها، ولكن المعنى أنه أبيح لهم ضرب الوجوه وما قرب منها)[٣].

ورُدَّ كذلك بأنه لا يصح القول بأن كلام الله ــ سبحانه ــ فيه لفظ لا يدل على معنى صحيح، قال الراغب الأصفهاني معلقًا على من قال بزيادتها: (وكلام الله ــ تعالى ــ منزه عن ذكر لفظ خلوة عن قصد معنى صحيح، إذ كان ذلك لغوًا، تعالى الله عنه)[٤].

كما رُدَّ بأنه لا يجوز أن تقول: "فوق الأعناق"، بمعنى: "الأعناق"؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال :"تحت الأعناق"، فيكون معناه: "الأعناق". وذلك خلاف المعقول من الخطاب، وقلبٌ لمعاني الكلام[٥].

ورده أبو حيان[٦] والسمين الحلبي[٧] بأنه ليس بجيد؛ لأن "فوق" اسم، والأسماء لا تزاد.

ورده ابن كثير[١] بأنه ليس في القرآن شيء زائد لا فائدة فيه.

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٤٢٩/١٣ .

(٢) معاني القرآن له ٣٤٦/١ .

(٣) انظر : فتح القدير ٣٣٣/٢، وفتح البيان في مقاصد القرآن ١٤٣/٥ .

(٤) تفسير الراغب الأصفهاني ١١١٤/٣ .

(٥) انظر: تفسير الطبري ٤٣٠/١٣ .

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٨٦/٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٦٦/٤، ٥٧٨.

الترجيح :

يظهر مما تقدم أن القول بزيادة "فوق" في هذه الآية مشهور في كتب التفسير، وفي هذا ما ينبئ إلى أن زيادة الأسماء غير مستنكر عند كثير من المفسرين، ومع ذلك فلا أرى ضرورة تدعو إلى القول بزيادتها؛ لأنه خلاف الأصل، ولأن زيادة الأسماء منكرة عند جمهور النحويين، ولأن المعنى مستقيم منساق على القول بظاهر الآية، وهو القول الأول، والله تعالى أعلم.

المبحث السادس :

القول بزيادة (مثل) من قوله تعالى :

﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [الرعد:٣٥]

اختلف العلماء في الاسم "مثل" في هذه الآية، والسبب في ذلك أن ظاهر اللفظ يوهم أن هناك جنة في الدنيا مثل جنة الآخرة، وهذا غير صحيح؛ لأنه لا جنة مثل جنة الآخرة التي أعدها الله للمؤمنين، وخروجًا من هذا الإشكال فقد كان للعلماء في هذه الآية أقول، منها :

القول الأول :

أن "مثل" مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: مما يقص عليكم مثلُ الجنة، أو مثل الجنة مما يقص عليكم.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ٢/٢٢٦.

وهو مذهب جمهور العلماء، ومنهم سيبويه[١]، والأخفش[٢]، والمبرد[٣]، والزمخشري[٤]، والباقولي[٥]، والعكبري[٦]، والنسفي[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وزكريا الأنصاري[٩].

وحسَّن هذا القول الزجاج[١٠].

القول الثاني :

أن "مثل" مبتدأ، وخبره قوله: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾، و"مثل" بمعنى الصفة، كما يقال: صفةُ فُلانٍ أسْمَرُ كقولك: فلان أسمر، ومعناه: صفة الجنة[١١]، فلم يُرِدْ بـــ"المثل" التشبيه، وإنما الصفة[١٢].

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٣/١.

(٢) انظر : معاني القرآن ٨٤/١، ٤٠٦/٢.

(٣) انظر : المقتضب ٢٢٥/٣.

(٤) انظر : الكشاف ٧٢/١.

(٥) انظر : إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٧٤٤/٢.

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٧٥٩/٢.

(٧) انظر : تفسير النسفي ١٥٧/٢.

(٨) انظر : الدر المصون ٥٨/٧.

(٩) انظر : إعراب القرآن العظيم ٣٥١.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤٩/٣ ــ ١٥٠.

(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤٩/٣ ــ ١٥٠، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٣٥٨/٢، وتفسير الثعلبي ٢٩٥/٥، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٨/٣، والكشاف ٥٣٢/٢.

(١٢) انظر : تفسير السمرقندي ٢٢٩/٢.

ذهب إلى ذلك ابن فضال المجاشعي[١]، والنسفي[٢]، وحسَّنه الزجاج[٣].

وعزي إلى الخليل[٤] والفراء[٥].

وهو ظاهر كلام الفراء، قال : (وقوله:(مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) يقول: صفات الجنة... وقوله: (تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) هُوَ الرافع)[٦].

وذكر بعض المفسرين أن الذي حملهم على القول بأن "مثل" بمعنى الصفة هنا أنه ليس للجنة مثل[٧].

وذكر المبرد أن من قال: إن "مثل" هنا بمعنى الصفة فقد أخطأ؛ لأنه (إِنَّمَا يُقَال: صفة زيد أنه ظريف، وَأنه عَاقل، وَيُقَال: مثل زيد مثل فلان، وَإِنَّمَا الْمثل مَأْخُوذ من الْمِثَال والحذو، وَالصفة تحلية ونعت)[٨].

القول الثالث :

أن "مثل" مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: جنة، وجملة :﴿ **تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ** ﴾ صفة للخبر المحذوف.

وهذا القول هو ظاهر كلام الزجاج، قال : (والذي عندي - واللَّه أعلم - أن اللَّه ــ عزّ وجلّ ــ عَرفنا أُمُورَ الجنة التي لم نَرَهَا، ولم نُشَاهِدْهَا بما شَاهدناه مِن أمور الدنيا وعايَنَّاه، فالمعنى: ﴿**مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**﴾ جَنة (**تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا**))[٩].

---

(١) انظر : النكت في القرآن الكريم ٢٧٥.

(٢) انظر : تفسير النسفي ١٥٧/٢.

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٤٩/٣.

(٤) انظر : تفسير القرطبي ٣٢٤/٩.

(٥) انظر : تفسير الثعلبي ٢٩٥/٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ٤٠٦/١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٣٧/٢.

(٦) معاني القرآن ٦٥/٢.

(٧) انظر : تفسير الماوردي ١١٥/٣.

(٨) المقتضب ٢٢٥/٣.

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٠/٣.

وممن أشار إلى هذا التقدير السمعاني[١]، والكرماني[٢]، والزمخشري[٣].

فالمراد بالمثل هنا حقيقته، وهو التشبيه[٤].

القول الرابع :

أن "مثل" مبتدأ لخبر محذوف ، والتقدير : مثل الجنة أعلى مثل، أو أجل مثل.

وممن أعربه بهذا الإعراب ابن فضال المجاشعي[٥]، ونجم الدين النيسابوري[٦].

القول الخامس :

أن "مثل" مبتدأ، والخبر مذكور، وهو قوله : "أكلها دائم"؛ لأنه الخارج عن العادة، فكَأَنَّهُ قَالَ: مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ كَمَا تَعْلَمُونَ مِنْ حَالِ جَنَّاتِكُمْ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الجنة أُكُلُهَا دَائِمٌ[٧].

القول السادس :

أن "مثل" زائدة للتأكيد، وتقدير الكلام:"الجنة التي وعد المتقون تجري.."[٨].وعزي القول بزيادتها إلى الفراء[٩].وليس في كلامه عن هذه الآية أي إشارة إلى أنها زائدة، بل إن صريح كلامه يخالف ذلك، قال:(وقوله:(مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) يقول: صفات الجنة... وقوله:(تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ) هُوَ الرافع)[١٠].

---

(١) انظر : تفسير السمعاني ٩٧/٣.

(٢) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٥٧١/١.

(٣) انظر : الكشاف ٥٣٢/٢.

(٤) انظر : تفسير السمرقندي ٢٣٠/٢.

(٥) انظر : النكت في القرآن الكريم ٢٧٥.

(٦) انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ٤٥٦/١.

(٧) انظر : تفسير الرازي ٤٦/١٩، وتفسير النيسابوري ١٦٣/٤.

(٨) انظر : تفسير الثعلبي ٢٩٥/٥، وتفسير البغوي ٢٥/٣، والمحرر الوجيز ٣١٥/٣، وتفسير البيضاوي ١٨٩/٣.

(٩) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٥٧١/١، وتفسير القرطبي ٣٢٥/٩ ، والدر المصون ٥٨/٧.

(١٠) معاني القرآن ٦٥/٢.

ووصف الكرماني[1] القول بزيادتها بأنه غريب.

وذكر ابن عطية[2] أن فيه قلقًا.

ورده أبو حيان بأن إقحام الأسماء لا يجوز، قال في سياق حديثه عن هذه الآية:(وَتَأَوَّلَ قَوْمٌ عَلَى الْقُرْآنِ "مَثَلٌ" مُقْحَمٌ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: الْجَنَّةُ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي، وَإِقْحَامُ الْأَسْمَاءِ لا يَجُوزُ. وَحَكَوْا عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْعَرَبَ تُقْحِمُ كَثِيرًا الْمَثَلَ وَالْمِثْلَ)[3].

المبحث السابع :

القول بزيادة (مثل) من قوله تعالى :

﴿الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾

[إبراهيم:١٨]

اختلف العلماء في إعراب "مثل" في هذه الآية على أقوال، منها :

القول الأول :

أن "مثل" مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير : مما نقص عليكم مثل الذين كفروا. وهذا تقدير الأخفش[4]. وتقدير الزجاج[5] : فيما يتلى عليكم مثلُ الذين كفروا، أو مَثَلُ الذين كفروا بربهم فيما يتلى عليكم.

وجملة "أعمالهم كرماد" مستأنفة على تقدير سؤال سائل يقول: كيف مثلهم؟ فقيل: أعمالهم كرماد[6].

---

(١) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٥٧١/١.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٣١٥/٣.

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٩٥/٦.

(٤) انظر : معاني القرآن ٤٠٦/٢.

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٧/٣.

(٦) انظر : الكشاف ٥٤٧/٢، وتفسير الرازي ٨١/١٩، وتفسير النسفي ١٦٧/٢، والبحر المحيط ٤٢٢/٦.

وممن قال بهذا الإعراب غير الأخفش والزجاج القشيري[١]، والزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، والبيضاوي[٤]، والنسفي[٥]، وأبو حيان[٦].

وعزاه الطبري[٧] إلى بعض نحويي البصرة، ولعله قصد الأخفش؛ لأنه أورد نص كلامه في معاني القرآن دون أن يعزوه إليه.

وعزاه النحاس[٨] والزمخشري[٩] وابن عطية[١٠] والرازي[١١] وأبو حيان[١٢] إلى سيبويه.

القول الثاني :

أن "مثل" مبتدأ، و"أعمالهم" مبتدأ ثان، و"كرماد" خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول. والمعنى: صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد، أي: الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد، كما تقول: صفة زيد أسمر، والمعنى زيد أسمر.

---

(١) انظر : لطائف الإشارات ٢/٢٤٦.

(٢) انظر : الكشاف ٢/٥٤٧.

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٦٥.

(٤) انظر : تفسير البيضاوي ٣/١٩٦.

(٥) انظر : تفسير النسفي ٢/١٦٧.

(٦) انظر : البحر المحيط ٦/٤٢٢.

(٧) انظر : تفسير الطبري ١٦/٥٥٢.

(٨) انظر : إعراب القرآن ٢/٢٣٠.

(٩) انظر : الكشاف ٢/٥٤٧.

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

(١١) انظر : تفسير الرازي ١٩/٨١.

(١٢) انظر : البحر المحيط ٦/٤٢٢.

وقد قال به السمرقندي[١]، وأجازه الزجاج[٢]، والثعلبي[٣]، والزمخشري[٤]، ورجحه ابن عطية[٥].

القول الثالث :

أن "مثل" مبتدأ، والخبر "كرماد"، و"أعمالهم" بدل من المبتدأ "مثل"، وهناك مضاف إليه محذوف، والتقدير : مثل أعمال الذين، والذي سوَّغ حذف المضاف إليه دلالة قوله : "أعمالهم" المذكور بعدُ[٦].

وهذا مذهب الفراء قال معللاً ما ذهب إليه: (أضافَ الْمَثَلَ إليهم، ثُمَّ قَالَ **(أَعْمالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ)** والمثل للأعمال، والعرب تفعل ذَلِكَ: قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم﴾** [الزمر:٦٠]، والمعنى: تَرَى وجوهَهم مسودّة. وَذَلِكَ عربيّ؛ لأنَّهم يَجدونَ المعنى فِي آخر الكلمة، فلا يبالونَ ما وقع عَلَى الاسم المبتدأ. وَفِيهِ أن تكرَّ ما وقع عَلَى الاسم المبتدأ عَلَى الثاني كقوله: **﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً﴾** [الزخرف:٣٣]، فأعِيدَت اللام فِي البيوت؛ لأنَّها التي تُرادُ بالسقف، ولو خفضت ولم تظهر اللام كَانَ صوابًا كما قال الله عز وجل: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾** [البقرة:٢١٧]، فلو خفض قارئ الأعمال، فقال: (أَعْمالِهُمْ كَرَمادٍ) كَانَ جائزًا، ولم أسمعه في القراءة)[٧].

---

(١) انظر : تفسير السمرقندي ٢/٢٣٩.

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/١٥٧.

(٣) انظر : تفسير الثعلبي ٥/٣١٢.

(٤) انظر : الكشاف ٢/٥٤٧.

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

(٦) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣/٢٧ .

(٧) معاني القرآن له ٢/٧٣.

وممن تبع الفراء البغوي[١]، وأجازه الزمخشري[٢].وعزاه ابن عطية[٣] إلى الكسائي والفراء. وعزاه أبو حيان[٤] إلى الحوفي.

وقد وصف الكرماني[٥] ما ذهب إليه الفراء بأنه غريب.

القول الرابع :

أن "مثل" ملغى أو زائد، ويكون "الذين" مبتدأ، وخبره جملة "أعمالهم كرماد"[٦].

وعزاه ابن عطية[٧] إلى الفراء، غير أن صريح كلام الفراء في معانيه عند حديثه عن هذه الآية خلاف ذلك، وقد تقدم نصه آنفًا.

وعزاه أبو حيان[٨] إلى الكسائي والفراء.

الترجيح:

الحقيقة أن القول بزيادة "مثل" قول ضعيف لا داعي له؛ لأنه خلاف الأصل، ولأن الكلام واضح منساق دون القول بزيادتها.

ويؤكد ضعفه أني لم أجد من قال به، وإنما عزاه بعضهم ــ كما تقدم ــ إلى الكسائي والفراء، والذي ثبت عندي من كلام الفراء خلاف ما عزي إليه.

---

(١) انظر : تفسير البغوي ٣/٣٤.

(٢) انظر : الكشاف ٢/٥٤٧.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

(٤) انظر : البحر المحيط ٦/٤٢٢.

(٥) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٥٧٦.

(٦) انظر : تفسير الرازي ١٩/٨١.

(٧) انظر : المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

(٨) انظر : البحر المحيط ٦/٤٢٢.

المبحث الثامن :

القول بزيادة (إذ) من قوله تعالى :

﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء:٧٢]

اختلف العلماء في "إذ" من هذه الآية على قولين :

القول الأول :

ذهب جمهور العلماء إلى أن "إذ" في الآية ظرف زمان للدعاء؛ أي : وقت الدعاء أو حين الدعاء.

وممن صرح بذلك أبو حيان[١]، والسمين الحلبي[٢]، وأبو حفص النعماني[٣]، والمحلي، والسيوطي[٤]، وشهاب الدين الخفاجي[٥].

القول الثاني :

أن "إذ" زائدة، وقد عزاه الزركشي[٦] إلى أبي عبيدة.

ولم أجد لأبي عبيدة كلامًا صريحًا ينص على زيادتها، لكن ربما فُهم من قوله ذلك حين قال: ((هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) ؛ أي: يسمعون دعاءكم)[٧].

الترجيح :

القول الأول هو الراجح عندي لأمور :

الأول : أن جل العلماء لم يتطرقوا إلى الحديث عن "إذ" في هذه الآية، وفي ذلك إشارة إلى وضوح الأمر فيها، وأنها جاءت على أصل دلالتها، وهو الظرفية

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤٧٣/٣ .

(٢) انظر : الدر المصون ٥٣٥/٣ .

(٣) انظر : اللباب في علوم الكتاب ١١٩/٦ .

(٤) انظر : تفسير الجلالين ٤٥٨.

(٥) انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٥٩/٢ .

(٦) انظر : البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٢ .

(٧) مجاز القرآن ٨٧/٢ .

الزمانية، ولو أن فيها ما يُخالف الأصل أو في معناها إشكالاً لتوقفوا عندها كثيرًا كما هي عادتهم.

الثاني: أن جل من نص على أنها ظرف زمان من العلماء لم يذكر ذلك قاصدًا بيان إعرابها ومعناها، وإنما ذكره عرضًا لغرض توضيح كلام مترتب عليه، ومن ذلك قول أبي حيان: (وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ قَالَ: تَقُولُ: سَمِعْتُ رَجُلاً يَقُولُ كَذَا، وَسَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ، لِتُوقِعَ الْفِعْلَ عَلَى الرَّجُلِ، وَتَحْذِفَ الْمَسْمُوعَ لأَنَّكَ وَصَفْتَهُ بِمَا يَسْمَعُ، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالاً عَنْهُ، فَأَغْنَاكَ عَنْ ذِكْرِهِ. وَلَوْلا الْوَصْفُ أَوِ الْحَالُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ. وَأَنْ يُقَالَ: سَمِعْتُ كَلامَ فُلانٍ، أَوْ قَوْلَهُ. انْتَهَى كَلامُهُ.

وَقَوْلُهُ: وَلَوْلا الْوَصْفُ أَوِ الْحَالُ إِلَى آخِرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لا يَكُونُ وَصْفٌ وَلا حَالٌ، وَيَدْخُلُ سَمِعَ عَلَى ذَاتٍ، لا عَلَى مَسْمُوعٍ. وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلامِ مَا يُشْعِرُ بِالْمَسْمُوعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَصْفًا وَلا حَالاً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: **(هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ)** أَغْنَى ذِكْرُ ظَرْفِ الدُّعَاءِ عَنْ ذِكْرِ الْمَسْمُوعِ)[1].

الثالث : أني لم أجد من قال بزيادتها على طول بحثٍ إلا ما عزاه الزركشي إلى أبي عبيدة، ولم أجد في كلام الأخير ما فيه نص على ذلك. وعزوف العلماء قاطبة عن مثل هذا القول دليل على ضعفه.

الرابع : أن القول بزيادتها خلاف الأصل، ولا يصار إلى خلافه إلا لحاجة، ولا حاجة هنا تدعو لذلك.

المبحث التاسع :

القول بزيادة (بعض) من قوله تعالى :

(وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ) [غافر:٢٨]

اختلف العلماء في تفسير الاسم "بعض" من هذه الآية، وقد ذكر الزجاج سبب اختلافهم في ذلك، فقال : (وهذا من لطيف المسائل؛ لأن النبي - صلى الله عليه

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤٧٣/٣ .

وسلم – إذا وعد وعْداً وقع الوعدُ بأسره، لم يقع بعضه، فالسؤال في هذا من أيْنَ جاز أن يقول: (بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ) ، وحق اللفظ: كل الذي يَعدُكم؟)[1].

وتبعه في ذكر هذا التساؤل النحاس[2]، والسمعاني[3]، والزمخشري[4]، والرازي[5].

وقد كان للعلماء إجابات مختلفة عن هذا التساؤل، تعود في مجملها إلى قولين رئيسين:

القول الأول : أن (بعض) اسم أصلي غير مزيد:

ذهب جمهور المفسرين والمعربين إلى أن "بعض" في هذه الآية اسم غير زائد، لكنهم اختلفوا في تفسيره على آراء، منها :

الرأي الأول :

ذهب جمهور العلماء إلى أنه عُبِّر بـــ"بعض" ــ مع أن الأولى التعبير بـــ"كل" ــ من أجل المناظرة والإلزام، فذكر البعض يوجب الكل.

وممن قال به الزجاج، والواحدي[6]، والبغوي[7]، والزمخشري[8]، والرازي[9]، وعزاه البغوي[10] إلى أهل المعاني.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٢/٤.

(٢) انظر : معاني القرآن للنحاس ٢١٥/٦.

(٣) انظر : تفسير السمعاني ١٦/٥.

(٤) انظر : الكشاف ١٦٢/٤ ــ ١٦٣.

(٥) انظر : تفسير الرازي ٥١٠/٢٧.

(٦) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٠/٤.

(٧) انظر : تفسير البغوي ١١٠/٤.

(٨) انظر : الكشاف ١٦٢/٤ ــ ١٦٣.

(٩) انظر : تفسير الرازي ٥١٠/٢٧.

(١٠) انظر : تفسير البغوي ١١٠/٤.

قال الزجاج إجابة عن السؤال الذي طرحه ونقلته آنفًا عنه: (فهذا باب من النظرِ يذهب فيه المناظرِ إلى إلزام الحجة بأيْسَرِ ما في الأمر، وليس في هذا نفي إصابة الكل.... إنما ذكر البعضَ ليوجب له الكُل، لا أن البعضَ هو الكل، ولكن للقائل إذا قال: أقَل ما يكون للمتأني إدراك بعض الحاجة، وأقل ما يكون للمستعجل الزلل، فقد أبان فضل المتأني على المستعجل بما لا يقدر الخصم أن يدفعه.

وكأن مُؤمِنَ آل فرعونَ قال لهم: أقل مَا يكون في صدقه: أن يُصِيبَكُمْ بعضُ الذي يعدكم، وفي بعض ذَلِك هَلاكُكُمْ، فهذا تأويله، واللَّه أعلم)[1].

الرأي الثاني :

أن المقصودَ بـــ"بعض" العذابُ الأدنى المعجلُ في الدنيا.

وممن قال بهذا السمرقندي[2]، وابن الوزير[3]، والماوردي[4]، والسمعاني[5]، وابن الجوزي[6]، والرازي[7].

ويؤكد ذلك ــ كما قال ابن الوزير ــ ما ورد في آخر السورة من قوله تعالى: **﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾** [غافر:٧٧]. وأشار إلى أن هذا من مواضع تفسير القرآن بالقرآن[8].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٢/٤.

(٢) انظر : تفسير السمرقندي ٢٠٤/٣.

(٣) انظر : إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ١٥١.

(٤) انظر : تفسير الماوردي ١٥٣/٥.

(٥) انظر : تفسير السمعاني ١٦/٥.

(٦) انظر : زاد المسير ٣٦/٤.

(٧) انظر : تفسير الرازي ٥١٠/٢٧.

(٨) انظر : إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ١٥١.

الرأي الثالث :

ذهب بعض العلماء إلى أن "بعض" بمعنى "كل" أو جميع[١]، وقالوا : إن العرب تذكر البعض وتريد الكل، كقول لبيد[٢] :

تَرَّاكُ أمكنةٍ إذا لم أرْضَهَا ... أوْ يعتلقْ بعضَ النفوسِ حِمامُها[٣]

أي كل النفوس.

وممن أجاز ذلك الثعلبي[٤]، والماوردي[٥]، والسمعاني[٦]، وعزاه الثعلبي[٧] إلى بعض أهل المعاني، كما عزاه النحاس[٨] والسمعاني[٩] والبغوي[١٠] وابن عطية[١١] وابن الجوزي[١٢] والرازي[١٣] والرضي[١٤] إلى أبي عبيدة.

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي ٢٠٤/٣، والوجيز للواحدي ٩٤٤، وتفسير السمعاني ١٦/٥، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٢٩/٢.

(٢) انظر : ديوانه ص ١١٣.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي ٢٧٣/٨، والمحكم والمحيط الأعظم ٤١٤/١، وزاد المسير ٣٦/٤، وتفسير الرازي ٥١٠/٢٧.

(٤) انظر : تفسير الثعلبي ٢٧٣/٨.

(٥) انظر : تفسير الماوردي ١٥٣/٥.

(٦) انظر : تفسير السمعاني ١٦/٥.

(٧) انظر : تفسير الثعلبي ٢٧٣/٨.

(٨) انظر : معاني القرآن له ٢١٦/٦.

(٩) انظر : تفسير السمعاني ١٦/٥.

(١٠) انظر : تفسير البغوي ١١٠/٤.

(١١) انظر : المحرر الوجيز ٥٥٦/٤.

(١٢) انظر : زاد المسير ٣٥/٤.

(١٣) انظر : تفسير الرازي ٥١٠/٢٧.

(١٤) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٤١٥/٤.

وأنكر بعض العلماء أن تكون "بعض" هنا بمعنى "كل"، ومنهم النحاس[١]، والواحدي[٢]، والزمخشري، قال الزمخشري: (فإن قلت: فعن أبى عبيدة أنه فسر البعض بالكل، وأنشد بيت لبيد:

ترّاك أمكنة إذا لم أرضها ... أو يرتبط بعض النفوس حمامها

قلت: إن صحت الرواية عنه فقد حق فيه قول المازني في مسألة العلقى: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له)[٣].

ونقل السمعاني[٤] عن النحويين أنه لا يُعرف استعمال "بعض" بمعنى "كل" في اللغة.

وذكر الرازي[٥] أن جمهور العلماء يرون أن ما ذهب إليه أبو عبيدة خطأ، وإنما أراد لبيد ببعض النفوس نفسه[٦].

ورد المجاشعي هذا الرأي بقوله : (و"بعض" ضد "كل"، فلا يدل على ضدها؛ لأن المعاني إن فعل ذلك بها تشكل)[٧]. وليس كلامه على إطلاقه؛ لأن ألفاظ الأضداد في اللغة كثيرة.

---

(١) انظر : معاني القرآن له ٢١٦/٦.

(٢) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٠/٤.

(٣) انظر : الكشاف ١٦٢/٤ ــ ١٦٣.

(٤) انظر : تفسير السمعاني ١٦/٥.

(٥) انظر : تفسير الرازي ٥١٠/٢٧.

(٦) انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٤١٤/١، وتفسير البيضاوي ٥٦/٥، وشرح الشافية للرضي ٤١٥/٤، والبرهان في علوم القرآن ٢٦٨/٢.

(٧) النكت في القرآن الكريم ٤٣٢.

الرأي الرابع :

أنه وعدهم بالنجاة إن آمنوا وبالهلاك إن كفروا, فإن كانوا على إحدى الحالتين نالهم أحد الأمرين؛ فصار ذلك بعض الذي يعدهم لا كله. قال به الماوردي[١]، والسمعاني[٢]، وابن عطية[٣]، وابن الجوزي[٤].

القول الثاني :

أن "بعض" في هذه الآية اسم زائد، والمعنى : يصبكم الذي يعدكم.

وقد ذهب إلى ذلك صاحب كتاب العين، قال : (وبعض العرب يصل بـ"بعض" كما يصل بـ"ما"، كقول الله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩]. وكذلك بـ"بعض" في هذه الآية: **(وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ)**[٥].

وممن تبعه في ذلك زكريا الأنصاري[٦]، وجعفر شرف الدين[٧].

وممن أشار إلى هذا القول أبو القاسم الكرماني[٨]، ووصفه بالغرابة، وعزاه البغوي[٩] وابن الجوزي[١٠] والقنوجي[١١] إلى الليث.

---

(١) انظر : تفسير الماوردي ١٥٣/٥.

(٢) انظر : تفسير السمعاني ١٦/٥.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٥٥٦/٤.

(٤) انظر : زاد المسير ٣٦/٤.

(٥) العين /٢٨٣.

(٦) انظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن ٥٠٠.

(٧) انظر : الموسوعة القرآنية ، خصائص السور ٢٤/٨.

(٨) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٢٩/٢ .

(٩) انظر : تفسير البغوي ١١٠/٤.

(١٠) انظر : زاد المسير ٣٦/٤.

(١١) انظر : فتح البيان في مقاصد القرآن ١٨٣/١٢.

وعزاه ابن سيده[1] إلى صاحب العين، وهو في كتاب العين[2] كما مر، وعزاه المجاشعي[3] إلى الخليل، وذكرا أنه خطأ؛ لأن زيادة الأسماء لا تصح.

الترجيح :

الذي يظهر لي أن "بعض" في هذه الآية جاءت على أصلها، فليست بزائدة ولا بمعنى "كل"؛ لأنه الأصل، ولأنه لا حاجة تدعو إلى العدول عنه، فقد ظهر أن توجيه العلماء لبيان معنى الآية على بقاء الكلمة على أصلها واضح منساق لا يحتاج إلى التكلف والقول بخلاف الأصل.

على أن القول بزيادتها لا يظهر أثره لفظًا في الكلام؛ لأن "بعض" مضاف، و"الذي" مضاف إليه، وهو مبني لا يظهر عليه الإعراب؛ فلفظه واحد على كلا القولين.

المبحث العاشر :

القول بزيادة "مثل" من قوله تعالى:

﴿ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]

اختلف النحويون في "مثل"؛ لأن ظاهر الآية قد يشكل على بعضهم؛ إذ فيه إثبات المثل لله تعالى، لذا فقد أكثر العلماء الكلام فيها، ومما قيل في ذلك :

القول الأول :

ذهب أكثر النحويين إلى أن الكاف هنا زائدة لتأكيد نفي المثل.

وممن قال بذلك الأخفش، قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**﴾ [البقرة:٢٥٩]: (فالكاف تزاد في الكلام، والمعنى : ألم ترَ إلى الذي حاجَّ إبراهيم في ربه أو الذي مرَّ على قرية، ومثلها في القرآن :

---

(١) انظر : العدد في اللغة ٧٦ ــ ٧٧.

(٢) انظر : ٢٨٣/١.

(٣) انظر : النكت في القرآن الكريم ٤٣٢.

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، والمعنى : ليس مثله شيء؛ لأنه ليس لله مثيل)[1].

وقد تبع الأخفش ابن قتيبة[2]، والمبرد[3]، والزجاج[4]، وابن السراج[5]، والنحاس[6]، والزجاجي[7]، والفارسي[8]، وابن جني[9]، والواحدي[10]، والمجاشعي[11]، والعكبري[12]، وابن عطية[13]، وابن مالك[14]، والرضي[15]، والمرادي[16]، وابن هشام[17]، والسيوطي[18].

وعلة ذلك عندهم أن القول بغير زيادة الكاف يفضي إلى إثبات مثيل لله تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ إذ يصير المعنى : ليس مثل مثله شيء، وذلك محال؛ لأن الله ــ سبحانه وتعالى ــ ليس له مثل.

---

(١) معاني القرآن : ٣٢٩/١ . وانظر : ١٩٧/١ .

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن : ٢٥٠ .

(٣) انظر : المقتضب : ٤١٨/٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٥/٤ .

(٥) انظر : الأصول : ٢٩٤/١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٦) انظر : إعراب القرآن ٥١/٤ .

(٧) انظر : حروف المعاني : ٤٠ .

(٨) انظر : البغداديات : ٤٠٠ ، والمسائل العضديات : ٢٧٤ .

(٩) انظر : سر صناعة الإعراب : ٢٩١/١ ، واللمع : ١٥٨ .

(١٠) انظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٤٥/٤ .

(١١) انظر: النكت في القرآن الكريم ١١٥ .

(١٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٣١/٢ .

(١٣) انظر : المحرر الوجيز ٢٨/٥ .

(١٤) انظر : شرح التسهيل : ١٧٠/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢٥٦ .

(١٥) انظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٤/٤-٣٢٥ .

(١٦) انظر: الجنى الداني : ٨٦ .

(١٧) انظر : مغني اللبيب : ٢٣٨.

(١٨) انظر : همع الهوامع : ١٩٥/٤، وتفسير الجلالين ٦٣٩ .

وأن الكاف تزاد في لغة العرب نظمًا ونثرًا[1]، فمن ذلك ما حكاه الفراء[2] أنه قيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط ؟ فقال: كهيِّن؛ يريد: هيِّنًا، فزاد الكاف[3].

ومن ذلك قول رؤبة :

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمقَقْ[4]

ورده أبو حيان بأنه :لا يُقَالُ الْكَافُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ جَعْلَ كَلِمَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَبَثًا بَاطِلاً لا يَلِيقُ وَلا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلا عِنْدَ الضَّرُورَةِ الشَّدِيدَةِ)[5].

القول الثاني :

ذهب بعض العلماء إلى أن الكاف في الآية ليست زائدة، ثم اختلفوا في توجيه ذلك على توجيهات، منها :

الأول : أن الاسم "مثل" في الآية هو الزائد، زيد توكيدًا للكلام[6]، ولتكون فاصلاً بين الكاف والضمير؛ لأن الكاف لا تدخل على الضمائر.

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش : ١٩٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٩٥/٤ ، والأصول : ٤٣٧/١-٤٣٨ ، والبغداديات : ٤٠٠، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ٤٨-٤٩ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٩١/١ ، والتبيان : ١١٣١/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢٣٧/٤-٢٣٨ ، وشرح التسهيل : ١٧٠/٣ ، وهمع الهوامع : ١٩٥/٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن : ٤٦٦/١ .

(٣) انظر : الجنى الداني : ٨٧ .

(٤) من الرجز، في ديوانه : ١٠٦، والمقتضب : ٤١٨/٤ ، والأصول : ٢٩٥/١، وسر صناعة الإعراب : ٢٩٢/١، والإنصاف : ٢٩٩/١، وشرح ابن عقيل : ٢٧/٢، ولسان العرب : ٣٤٦/١٠ مادة مقق . وقبله :

قُبٌّ من النقداء حقْبٌ في سَوَقْ

و"اللواحق": جمع لاحقة ؛ بمعنى ضامرة . "الأقراب": جمع قُرْب وقُرُب ، وهو الخاصرة ، و"المقق": الطول .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٥٩/٤ .

(٦) انظر : تفسير الطبري : ١٢/١٣، ومعاني الحروف : ٤٩، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٣١/٢، والجنى الداني : ٨٩، والدر المصون : ٧٧/٦ .

وممن صرح باختيار هذا القول الثعلبي[1]، والبغوي[2].

وحكوا عن الفراء أن العرب تُقْحِمُ كَثِيرًا الْمَثَلَ وَالْمِثْلَ، وَخَرَجَ عَلَى ذَلِكَ: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ؛ أَيْ: كَهُوَ شَيْءٌ[3].

ويُضْعِفُ هذا القول أن الأسماء لا تزاد، وإنما الحروف[4]. وأن التقدير يصير : ليس كهو شيء ، ودخول الكاف على الضمائر لا يجوز إلا في الشعر[5].

الثاني : أن الكاف وكلمة "مثل" في الآية غير زائدتين، فقيل : إن مثلا بمعنى الصفة ؛ أي : ليس كصفته صفة من الصفات . وقيل : إن مثلا بمعنى الذات؛ أي : ليس كذاته شيء[6].

وعندي أن القول بزيادة الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل أقرب لأسباب منها :

الأول: أن الكاف حرف، وزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم، بل إن ابن هشام[7] صرَّح بأن زيادة الاسم لم تثبت.

الثاني: أن زيادة الكاف وردت في كلام العرب نظمًا ونثرًا، وإنما نزل القرآن الكريم على سنن كلام العرب .

---

(١) انظر : تفسير الثعلبي ٣٠٥/٨.

(٢) انظر : تفسير البغوي ١٧٣/١.

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٩٥/٦.

(٤) انظر : الأصول : ٤٣٧/١-٤٣٨ ، ومعاني الحروف : ٤٩-٥٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٢٤/٤-٣٢٥ ، والجنى الداني : ٨٩ ، والدر المصون : ٧٧/٦ ، وهمع الهوامع : ١٩٥/٤ .

(٥) انظر : الدر المصون : ٧٧/٦ .

(٦) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٥/٢ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٤٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢٣٧/٤ ، وتفسير البيضاوي ٧٨/٥، والبحر المحيط : ٤٨٩/٧، والجنى الداني : ٨٩ ، وجواهر الأدب : ١٣٠، والدر المصون : ٧٧/٦، ومغني اللبيب ٢٣٨.

(٧) انظر : مغني اللبيب : ٢٣٨ .

المبحث الحادي عشر :

القول بزيادة (وجه) من قوله تعالى :

﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]

اختلف العلماء اختلافًا كبيرًا في لفظ "الوجه" المضاف إلى لفظ الجلالة "الله" أو لفظ "رب"، وهذا الخلاف راجع إلى اختلافهم في مفهوم الوجه، فهل المراد به الصفة المحسوسة أم أمر معنوي، وهذا بسبب خلافهم العقدي في ذلك، وقد اخترت هذه الآية لتكون أنموذجًا للوقوف على أشهر ما قيل في هذه الآية من خلاف، والكلام في بقية الآيات يكاد يكون واحدًا، ومما ذُكر في هذه الآية من أقوال ما يأتي :

القول الأول :

أن المراد بوجه الله : ذاته.

وذهب إلى هذا القول جمهور المفسرين، وممن صرَّح بذلك الزمخشري، وتبعه ابن عطية[١]، والقرطبي[٢]، والبيضاوي[٣]، والنسفي[٤]، وابن كثير[٥]، والثعالبي[٦]، والزركشي[٧]، والسيوطي[٨]، وأبو السعود[٩]، قال الزمخشري: (وَجْهُ رَبِّكَ) ذاته، والوجه يعبر به عن الجملة والذات)[١٠].

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ٤١٤/١.

(٢) انظر : تفسير القرطبي ٨٤/٢، ٤٥/٤.

(٣) انظر : تفسير البيضاوي ١٧٢/٥.

(٤) انظر : تفسير النسفي ٩٧/٢، ٤١٢/٣.

(٥) انظر : تفسير ابن كثير ٢٦١/٦.

(٦) انظر : تفسير الثعالبي ٣٥١/٥.

(٧) انظر : البرهان في علوم القرآن ٢٦٣/٢.

(٨) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٩٤/١.

(٩) انظر : تفسير أبي السعود ١٨٠/٨.

(١٠) الكشاف ٤٤٦/٤.

ولعل الذي حمل كثيرًا من هؤلاء على القول بأن المراد بالوجه هنا الذات إنكارهم أن يكون لله سبحانه وجهٌ، وممن صرح بذلك الثعالبي، قال في سياق تفسيره لهذه الآية: (والوجه: عبارة عن الذَّاتِ؛ لأنَّ الجارحة منفيَّةٌ في حَقِّه سبحانه)[١].

القول الثاني :

أن المراد بالوجه هنا صفة الله سبحانه، وفي بقاء الوجه بقاء الذات؛ لأن الصفة لا تقوم بنفسها[٢]. وفائدة تخصيص الوجه دون غيره بالذكر أن ما عداه يعرف بالعقل، والوجه لا يعلم بالعقل، وإنما يعرف بالنقل والأخبار[٣].

وممن ذهب إلى ذلك القشيري[٤]، وابن تيمية[٥].

القول الثالث :

أن المعنى: أنه يبْقى مَا أُرِيد بِهِ وَجه رَبك؛ أي: العمل الذي يقصد به وجه الله سبحانه[٦].

روى هذا القول الضَّحَّاكُ عَن ابْن عَبَّاس رضي الله عنه[٧].

القول الرابع :

أن الاسم "وجه" زائد، والمعنى : ويبقى الله[٨].

ذهب المعتزلة إلى القول بزيادة الاسم (وجه) في هذه الآية، والذي دعاهم إلى ذلك أنهم ينكرون الوجه لله، فالمعنى عندهم : ويبقى ربك[١].

---

(١) انظر : تفسير الثعالبي ٣٥١/٥.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى له ٤٣٤/٢.

(٣) انظر : تفسير القرطبي ٤٥/٤.

(٤) انظر : لطائف الإشارات ٥٠٨/٣.

(٥) انظر : بيان تلبيس الجهمية ٢٣٣/٦ــ ٢٣٤.

(٦) انظر : تفسير القرطبي ٨٤/٢، وتنوير المقباس من تفسير ابن عباس ٤٥١.

(٧) انظر : تفسير السمعاني ٣٢٨/٥.

(٨) انظر : تفسير مقاتل بن سليمان ٩٠/٥، والبحر المحيط ٧٢/١٠.

وممن صرح بزيادته الكلبي والقتيبي[٢]، وابن فارس[٣]، والثعالبي[٤]، ومحمود الغزنوي[٥].

وهو ظاهر كلام الزجاج، ومكي القيسي[٦]، والسمعاني[٧]. قال الزجاج: (قال اللّه عزَّ وجلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ المعنى: ويبقى ربك، والمعنى: كل شيء هالك إلا اللّه عزّ وجلّ)[٨].

وذكر الزركشي أن جعل المراد بالوجه الذات أولى من دعوى الزيادة، قال: (وَحَكَى الْوَاحِدِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة:١١٥] أَنَّ الْوَجْهَ صِلَةٌ، وَالْمَعْنَى: فَثَمَّ اللَّهُ يَعْلَمُ وَيَرَى، قَالَ: وَالْوَجْهُ قَدْ وَرَدَ صِلَةً مَعَ اسْمِ اللَّهِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٩] ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

قُلْتُ: وَالأَشْبَهُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الذَّاتُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١١٢]، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ دَعْوَى الزِّيَادَةِ)[٩].

الترجيح:

الذي أراه صوابًا ــ والله أعلم ــ أن الوجه اسم أصلي لا زائد وهو صفة لله سبحانه، كما قال بذلك ابن تيمية ونحوه، وله ــ رحمه الله ــ رد وجيه على من ذكر بأنه صلة، قال: (وكذلك القول في الوجه والبصر وسائر الصفات التي تذكر في

---

(١) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان ٥/٩٠.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١/٢٦٣.

(٣) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٥٧.

(٤) انظر: فقه اللغة وسر العربية ٢٤١.

(٥) انظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ٢/١٢٥١.

(٦) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١١/٧٢٢٣.

(٧) انظر: تفسير السمعاني ٥/٣٢٨.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٨ ــ ٣٨٩.

(٩) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٧٨.

الباب، وذلك أنه تعالى لما قال: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) فأضاف الوجه على الذات، وفي حكم اللغة أن المضاف غير المضاف إليه، وأن إعراب النعوت تابع لإعراب المنعوت فلو كان الوجه ههنا صلة، ولم يكن صفة للذات لقال : ذي الجلال والإكرام فيكون نعتًا للذات فلما رَفَع، فقال: (ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) علم أنه نعت للوجه وصفة للذات)[1].

المبحث الثاني عشر :

القول بزيادة "اسم" من قوله تعالى :

﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]

اختلف العلماء في "اسم" المضاف إلى لفظ الجلالة "الله"، نحو : بسم الله، والمضاف إلى "رب" كما في هذه الآية ونحوها على أقوال؛ وذلك لأن ظاهر هذه الآيات قد يشكل على بعضهم، وكان اختلافهم في ذلك كبيرًا، وكلام العلماء في هذه الآيات وما جاء على نحوها يكاد يكون واحدًا؛ لأن منشأ الخلاف واحد؛ لذا فإني قد اخترت هذه الآية لتكون أنموذجًا نعرف من خلاله أشهر أقوال العلماء في لفظ "اسم" مضافًا إلى لفظ الجلالة "الله" أو إلى لفظ "رب"، ومن أشهر الأقوال التي ذكرها العلماء في هذه الآية ما يأتي :

القول الأول :

أن المراد بالاسم المسمى، والمعنى : سبح ربك[2]، فلا فرق بين : سبح اسم ربك، وسبح ربك[3] وممن صرح بهذا القول الواحدي[1]، وابن عطية[2]، والقرطبي[3].

---

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ٦/٢٣٣ــ ٢٣٤.

(٢) انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/٨٢٠٦.

(٣) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/١٣٢٩.

واستدلوا بأنه لو كان الاسم غير المسمى لكانت العبادة لغير الرب سبحانه، والتسبيح لغيره سبحانه، وليس المراد بالاسم هاهنا التسمية؛ لأنه لا اختلاف في أن التسمية غير المسمى[٤].

وقد ضعَّف الرازيُّ[٥] هذا الاستدلال بأَنَّهُ يحتمل أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ وَارِدًا بِتَسْبِيحِ الِاسْمِ، وَيحتمل أيضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ تَسْبِيحَ الْمُسَمَّى، وَذُكِرَ الِاسْمُ صِلَةً فِيهِ، وَيحتمل أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ، وَيَكُونُ المعنى : سَبِّحْ رَبَّكَ بِذِكْرِ أَسْمَائِهِ.

القول الثاني:

أن الاسم أصلي مقصود، والكلام على ظاهره[٦]، وهو المراد بالتسبيح، والتقدير : نزّه تسمية ربك[٧]، أو نزّه اسم ربك عن أن يسمى به أحد غيره[٨].

وذهب إلى ذلك أبو حيان[٩]، والشربيني[١٠]، وأجازه ابن عطية[١١].

وأوضحوا بأنه لا مانع من أن يكون التنزيه منصبًا على الاسم، بل هو أبلغ عندهم، قال أبو حيان موضحًا ذلك : ﴿اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْزِيهَ يَقَعُ

---

(١) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٤٦٩/٤.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٤٢٠/٢، ٤٦٨/٥.

(٣) انظر : تفسير القرطبي ١٤/٢٠.

(٤) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٨٢٠٦/١٢، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٤٦٩/٤، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٢٩/٢، وتفسير الرازي ١٢٦/٣١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٠١/٣.

(٥) انظر : تفسير الرازي ١٢٦/٣١.

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٨٣/٢.

(٧) انظر : تفسير الثعلبي ١٨٣/١٠، وتفسير البغوي ٢٤١/٥.

(٨) انظر : تفسير الماوردي ٢٥١/٦، وتفسير القرطبي ١٤/٢٠

(٩) انظر : البحر المحيط ٤٥٥/١٠.

(١٠) انظر : السراج المنير ٦/١.

(١١) انظر : المحرر الوجيز ٤٦٨/٥.

عَلَى الِاسْمِ، أَيْ نَزِّهْهُ عَنْ أَنْ يُسَمَّى بِهِ صَنَمٌ أَوْ وَثَنٌ، فَيُقَالَ لَهُ : رَبٌّ أَوْ إِلَهٌ، وَإِذَا كَانَ قَدْ أَمَرَ بِتَنْزِيهِهِ اللَّفْظَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ أَبْلَغُ، وَتَنْزِيهُ الذَّاتِ أَحْرَى)[1].

ووصف الكرماني[2] هذا القول بأنه غريب.

القول الثالث :

أن "اسم" زائد، والمعنى : سبح ربك[3]. قصد بزيادته تعظيم المسمى[4].

وممن صرَّح بذلك السمرقندي[5]، والسهيلي[6]، والنسفي[7]، وابن جزي[8]، والمحلي والسيوطي[9]، والإيجي[10]، والشربيني[11].

قال النسفي بعد إيراده هذه الآية : (نزه ذاته عما لا يليق به، والاسم صلة)[12].

وأجازه الرازي، فقال في سياق حديثه عن هذه الآية : (وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ تَسْبِيحَ الْمُسَمَّى، وَذُكِرَ الِاسْمُ صِلَةً فِيهِ)[13].

---

(١) البحر المحيط ٤٥٥/١٠.

(٢) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٢٩/٢.

(٣) انظر : زاد المسير ٤٣١/٤، وتفسير الرازي ١٢٦/٣١، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٨٣/٢، وتفسير الخازن ٤١٧/٤.

(٤) انظر : تفسير الماوردي ٢٥١/٦، وتفسير القرطبي ١٣/٢٠، والسراج المنير ٥١٩/٤.

(٥) انظر : تفسير السمرقندي ٥٧٠/٣.

(٦) انظر : نتائج الفكر ٣٥.

(٧) انظر : تفسير النسفي ٦٣٠/٣.

(٨) انظر : التسهيل لعلوم التنزيل ٤٧٣/٢.

(٩) انظر : تفسير الجلالين ٨٠٣.

(١٠) انظر : تفسير الإيجي ٤٧٦/٤.

(١١) انظر : السراج المنير ٦/١.

(١٢) تفسير النسفي ٦٣٠/٣.

(١٣) انظر : تفسير الرازي ١٢٦/٣١.

وعزي[١] إلى جماعة من الصحابة والتابعين. وعزي[٢] إلى ابن عباس والسدي وعزاه النيسابوري[٣] إلى المحققين. وعزاه الشربيني[٤] إلى الأكثرين.

وعزاه الرازي[٥] إلى جمع من المحققين، ونقل تعليلهم لذلك بأن : (الِاسْمَ فِي الْحَقِيقَةِ لَفْظَةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ حُرُوفٍ، وَلَا يَجِبُ تَنْزِيهُهَا كَمَا يَجِبُ فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنَّ الْمَذْكُورَ إِذَا كَانَ فِي غَايَةِ الْعَظَمَةِ لَا يُذْكَرُ هُوَ بَلْ يُذْكَرُ اسْمُهُ، فَيُقَالُ: سَبِّحِ اسْمَهُ، وَمَجِّدْ ذِكْرَهُ، كَمَا يُقَالُ: سَلَامٌ عَلَى الْمَجْلِسِ الْعَالِي، وَقَالَ لَبِيدٌ[٦]:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمِ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا[٧]

أَيِ: السَّلَامُ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي اللُّغَةِ)[٨].

واستدل بعضهم على زيادته برواية أنه لما نزلت هذه الآية قال -عليه السلام: (اجعلوها في سجودكم)[٩]، وقد امتثلوا قوله عليه الصلاة والسلام، فقالوا: (سبحان ربي الأعلى)، ولم يقولوا: سبحان اسم ربي الأعلى، فدل ذلك على أن "اسم" صلة[١٠].

واستدلوا على أنه ورد في لغة العرب زيادته، ومنه قول لبيد :

---

(١) انظر : تفسير الثعلبي ١٠/١٨٣.

(٢) انظر : تفسير الماوردي ٦/٢٥١، وتفسير القرطبي ٢٠/١٣.

(٣) انظر : تفسير النيسابوري ٦/٤٨٣.

(٤) انظر : السراج المنير ٤/٥١٩.

(٥) انظر : تفسير الرازي ٣١/١٢٦.

(٦) انظر : ديوانه ٥١.

(٧) صدر بيت يأتي كاملاً مخرجًا لاحقًا.

(٨) تفسير الرازي ٣١/١٢٦.

(٩) انظر الحديث في : سنن الدارمي ٢/٨٢٥ برقم ١٣٤٤، وسنن ابن ماجة ١/٢٨٧، برقم ٨٨٧ .

(١٠) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/١٣٢٩.

إلى الحَوْلِ ثم اسم السلام عليكما ... ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذر[1]

أي: ثم السلام، و"اسم" زائد.

وقيل : إنه من حِكَمِ زيادة الاسم هنا ألاَّ يخلو التسبيح من اللفظ باللسان؛ لأن الذكر بالقلب متعلّقه المسمى، والذكر باللسان متعلقه اللفظ[2].

ويظهر لي من خلال تتبع كلام العلماء وتأمله أن القول بأن الاسم صلة والقول بأن المراد به المسمى شيء واحد في المعنى، ولا فرق في المؤدى بين القولين، وقد وقفت على كلام لابن عطية وابن جزي يعضد ما رأيته، فقال ابن عطية عند حديثه عن هذه الآية : (والاسم ــ الذي هو: ألف، سين، ميم ــ يأتي في مواضع من الكلام الفصيح يراد به المسمى، ويأتي في مواضع يراد به التسمية ... ومتى أريد به المسمى فإنما هو صلة كالزائد كأنه قال في هذه الآية: سبح ربك، أي نزهه)[3].

وقال ابن جزي في سياق حديثه عن هذه الآية : (وذكر الاسم هنا يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون المراد المسمى، ويكون الاسم صلة كالزائد، ومعنى الكلام: سبح اسم ربك؛ أي: نزهه عما لا يليق به، وقد يتخرج ذلك على قول من قال: إن الاسم هو المسمى)[4]. وهذا لكلام صريح منه بأنه لا فرق بين القولين، وأن مؤداهما واحد.

القول الرابع :

أن "اسم" بمعنى الذات، والتقدير:سبح ذات ربك، والذات عبارة عن الإثبات والوجود[5].

---

(١) انظر البيت في : تفسير الماوردي ٢٥١/٦، وتفسير السمعاني ٢٠٦/٦، وزاد المسير ٤٣١/٤، وتفسير الرازي ١٢٦/٣١، وتفسير القرطبي ١٣/٢٠، وتفسير النيسابوري ٤٨٣/٦، والسراج المنير ٥١٩/٤.

(٢) انظر : نتائج الفكر ٣٥، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٨، وتفسير الثعالبي ١٥٩/١.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤٦٨/٥.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل ٤٧٣/٢.

(٥) انظر : تفسير الثعلبي ١٨٣/١٠.

وممن قال بذلك الواحدي[١].

وعزاه ابن عطية[٢] إلى أكثر أهل العلم، وذكر أنهم استدلوا بقول لبيد:

إلى الحَوْلِ ثم اسم السلام عليكما ... ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذر[٣]

القول الخامس :

أن المراد بالاسم هنا الجنس، والمعنى : سبح بأسماء ربك، أي: سبح الله بذكر أسمائه العلا[٤].

الترجيح :

يظهر من خلال استعراض الأقوال السابقة أن القول بزيادة "اسم" في الآية هو قول الجمهور والمحققين، كما صرح بذلك بعض العلماء، والقول بالزيادة معزو كذلك إلى بعض الصحابة كابن عباس رضي الله عنه، وقد يكون في هذا إشارة إلى أن مقولة إن الأسماء لا تزاد خاصة بالنحويين لا المفسرين.

وأقول إذا كان رأي المحققين وأكثر العلماء زيادة الاسم هنا وهذا في القرآن الكريم كلام الله سبحانه فالقول بزيادته في غير القرآن أهون، غير أنه لا بد من التأكيد على أن الحكم بالزيادة على أي لفظ في القرآن الكريم لا يفهم منه أنه لا فائدة من ذكره، بل إن لذكره فوائد وأسرارًا نص على بعضها كثير من العلماء.

وأقول كذلك: إنه يصعب أن يُخطَّأ من رأى أن الاسم زائد هنا؛ نظرًا لما ساقه أصحاب هذا القول ــ وهم الجمهور ــ من أدلة، وإن كنت أميل إلى أن هناك مندوحة عنه؛ لأن الزيادة خلاف الأصل، وإذا أمكن حمل الكلام على الأصل ــ وهو ممكن هنا كما ورد في بعض الأقوال التي مرت ــ فلا داعي بالقول بخلافه.

---

(١) انظر : الوجيز له ١١٩٤/١.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٦٢/١.

(٣) سبق تخريج البيت.

(٤) انظر : تفسير الثعالبي ١٥٩/١.

الفصل الثاني : الدراسة المنهجية :

المبحث الأول : مصطلحات العلماء في الزيادة:

ظهر لي من خلال تتبع كلام العلماء في زيادة الأسماء أنهم استعملوا للتعبير عن الزيادة أربعة مصطلحات، أذكرها هنا مرتبة بحسب الكثرة :

الأول : الزيادة .

الزيادة ومشتقاتها أكثر ما استعمله العلماء للتعبير عن الأسماء الزائدة في القرآن الكريم، ولا غرو في ذلك؛ فهو المصطلح الأشهر عند النحويين، وهو أقرب المصطلحات المستعملة للمعنى المراد، ومما ذكر في ذلك قول النحاس: (قد ذكرنا فيه أقوالاً، منها أنّ "فوق" زائدة، وهو خطأ؛ لأن الظروف ليست مما يزاد لغير معنى)[1]. ومن ذلك قول السمين الحلبي: (الخامس: أنها زائدةٌ، والتقدير وهو القاهر عباده ... وهذا مردودٌ؛ لأن الأسماء لا تُزاد)[2].

ولأن هذا المصطلح قد يُفهم منه القول بالنقص في القرآن الكريم وأن فيه شيئًا لا فائدة منه، فقد ذهب بعض العلماء إلى زيادة لفظ التوكيد بعد مصطلح الزيادة، فيقال : زائد للتأكيد ونحو ذلك. ومن ذلك قول الماوردي : (الثاني: ليس شيء، و"المثل" زائد للتوكيد)[3].

ويظهر أن هذا رغبة منهم في بيان أن الزائد في القرآن ليس كالزائد في غيره من الكلام، ففيه إشعار بأن الزيادة في القرآن تحمل معنى لا يفهم إلا بها.

الثاني : الصلة :

يأتي هذا المصطلح بعد مصطلح الزيادة في كثرة الاستعمال عند العلماء، غير أن المشهور في كتب النحو أن الصلة في الأصل مصطلح يراد به الجملة التي تأتي

---

(١) إعراب القرآن ٢٠٣/١.

(٢) الدر المصون ٥٦٦/٤.

(٣) انظر: تفسير الماوردي ١٩٥/٥.

بعد الاسم الموصول، لكن كثيرًا من العلماء أطلقوا هذا المصطلح على ما حكموا عليه بالزيادة في القرآن الكريم خاصة.

وقد صرَّح الزركشي بأن استعمال العلماء لهذا المصطلح كثير في كلامهم، قال: (وَكَثِيرٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُقْحَمًا، وَيَقَعُ ذلك في عبارة مستوية)[١].

ومن نصوصهم في ذلك قول البغوي: (أَيْ: بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ يقرؤها ابن عباس، و"المثل" صِلَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى:١١]، أَيْ: لَيْسَ هُوَ كَشَيْءٍ)[٢]. وقول الواحدي : ("فوق" هاهنا صلة؛ لأن الثِّنتين يرثان الثُّلثين بإجماعِ اليوم)[٣].

ولعل السبب في إطلاق بعض العلماء مصطلح الصلة بدلاً عن مصطلح الزيادة إرادتهم التأدب مع القرآن الكريم؛ تجنبًا من إطلاق لفظ قد يكون فيه إنقاص لهذا الكتاب العظيم الذي هو أفصح كتاب؛ إذ كيف يكون فيه لفظ زائد لا فائدة منه؟!

وقد صرَّح بعض العلماء بهذا السبب، ومنهم السيوطي، قال : (وَلِذَا فَرَّ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّعْبِيرِ بَدَلَهُ بِالتَّأْكِيدِ وَالصِّلَةِ وَالْمُقْحَمِ)[٤]. ومنهم الشهاب الخفاجي، قال : (... ولإشعاره بالتحقير تحاشوا عن إطلاق الزيادة والإقحام على ما وقع في كلام الله تأدّبًا فسموا الزائد صلة)[٥]. وقال أيضًا في موضع آخر : ("ولا صلة الخ"؛ أي: زائدة، فإنه يعبر عن الزائد في القرآن بالصلة تأدّبًا)[٦].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣٠٥/١.

(٢) تفسير البغوي ١٧٣/١.

(٣) الوجيز ٢٥٤/١.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ٣١٨/٢.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٥/١.

(٦) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٥٢/٤.

الثالث : الإقحام :

ورد استعمال مصطلح الإقحام في التعبير عن الزائد من الأسماء وغيرها في القرآن الكريم، لكن استعماله عندهم قليل مقارنة بمصطلحي الزيادة والصلة. وكلام الزركشي صريح في ذلك، قال : (وَكَثِيرٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُقْحَمًا، وَيَقَعُ ذلك في عبارة مستوية)[1].

ومن النصوص التي تدل على استعمالهم هذا المصطلح ما قاله أبو حيان: (وَتَأَوَّلَ قَوْمٌ عَلَى الْقُرْآنِ "مَثَلٌ" مُقْحَمٌ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: الْجَنَّةَ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي، وَإِقْحَامُ الْأَسْمَاءِ لا يَجُوزُ. وَحَكَوْا عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْعَرَبَ تُقْحِمُ كَثِيرًا الْمَثَلَ وَالْمِثْلَ)[2].

وقد ذكر السيوطي في نصه الآنف الذكر أن بعض العلماء يفر إلى لفظ الإقحام هربًا مما قد يوهمه لفظ الزيادة من النقص، غير أن استعمال لفظ الصلة أولى عند إرادة تحقيق هذه الغاية؛ لأن الإقحام فيه كذلك إشعار بالنقص، ويؤكد ذلك قول الشهاب الخفاجي الآنف الذكر، وهو : (... ولإشعاره بالتحقير تحاشوا عن إطلاق الزيادة والإقحام على ما وقع في كلام الله تأدّبًا؛ فسموا الزائد صلة)[3].

الرابع : الإلغاء:

هذا المصطلح أقل المصطلحات السابقة استعمالاً عند العلماء، ومن استعمالهم له قول ابن عطية : (وقد حكي عن الفراء: أنه يرى إلغاء "مَثَل"، وأن المعنى: الذين كفروا أعمالهم كرماد)[4].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/٣٠٥.

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/٣٩٥.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١/٤٥.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

قد يعبر العالم الواحد عن الزيادة بأكثر من مصطلح :

ظهر من تتبع كلام العلماء في القول بزيادة الأسماء أن العالم الواحد قد يستعمل أكثر من مصطلح تعبيرًا عن الزيادة، لكن هذا في الغالب لا يكون في موضع واحد، بل في مواضع مختلفة من كتابه أو كتبه.

ومن ذلك ما قاله أبو حيان في موضع عن زيادة "فوق": (لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ "فَوْقَ" اسْمُ ظَرْفٍ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تُزَادُ)[1]، وفي موضع آخر استعمل مصطلح الإقحام، فقال : (وَتَأَوَّلَ قَوْمٌ عَلَى الْقُرْآنِ "مَثَلٌ" مُقْحَمٌ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: الْجَنَّةَ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي، وَإِقْحَامُ الْأَسْمَاءِ لا يَجُوزُ. وَحَكَوْا عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْعَرَبَ تُقْحِمُ كَثِيرًا الْمَثَلَ وَالْمِثْلَ)[2].

وربما ورد في كلام العالم استعمال أكثر من مصطلح في موضع واحد، لكنه نادر، ومن ذلك قول الزركشي : (وَحَكَى الْوَاحِدِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ**﴾ [البقرة:١١٥] أَنَّ الْوَجْهَ صِلَةٌ، وَالْمَعْنَى: فَثَمَّ اللَّهُ يَعْلَمُ وَيَرَى، قَالَ: وَالْوَجْهُ قَدْ وَرَدَ صِلَةً مَعَ اسْمِ اللَّهِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ: (**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**) (**إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ**) [الإنسان:٩] (**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**).

قُلْتُ: وَالْأَشْبَهُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الذَّاتُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ**﴾ [البقرة:١١٢]، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ دَعْوَى الزِّيَادَةِ)[3]. ذكر في أول النص مصطلح الصلة، ثم ختمه بمصطلح بالزيادة.

وفي استعمال العالم في كتابه أكثر من مصطلح دلالة على أن هذه المصطلحات مترادفة، لا يخص بعضها مذهبًا دون آخر، أو فئة دون أخرى.

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢٦٨/٥.

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٩٥/٦.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٢.

المبحث الثاني : أسباب القول بزيادة الاسم:

ليس من السهل عند العلماء أن يحكموا على الاسم بالزيادة وبخاصة إذا كان ذلك في القرآن الكريم، لكن قد يضطر العالم إلى القول بالزيادة لسببٍ ما، ومن أشهر الأسباب التي وقفت عليها أربعة، هي :

السبب الأول : أن القول بعدم الزيادة يفضي إلى المخالفة العقدية:

ظهر لي أن هذا هو أكثر الأسباب التي جعلت بعض العلماء يحكم على الاسم بالزيادة، وذلك إذا كان ظاهر لفظ الآية يدل على ما يخالف معتقده.

وهذا الأمر ينقسم قسمين:

القسم الأول: المخالفة العقدية عند جميع المسلمين:

إن اعتقاد بعض الأمور قد توقع المرء في مخالفة عقدية بإجماع المسلمين، ومن ذلك القول بأن لله ــ سبحانه ــ شبيهًا ومماثلاً تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا؛ وهذا ما فهمه بعض العلماء من ظاهر لفظ قوله تعالى : **(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)** ، فظاهرها يدل على نفي الشبه عن مثله، ففيها إثبات المثل له، وفي هذا الأمر مخالفة عقدية عند جميع المسلمين، وقد اختلف المفسرون في هذه الآية اختلافًا كبيرًا، وكان مقصدهم الخروج من هذه المخالفة.

ومما قيل في تخريج ذلك أن الاسم "مثل" زائد، فيكون المعنى على ذلك : ليس كهو شيء. وبهذا التقدير تعود الآية إلى المعنى الذي لا خلاف فيه بين المسلمين كافة، وقد مرَّ تفصيل الكلام فيها في المبحث العاشر من الفصل الأول.

القسم الثاني : المخالفة العقدية عند بعض فرق المسلمين:

ومن ذلك قوله تعالى : **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾** فبعض الفرق الإسلامية ومنهم المعتزلة ينكرون الوجه لله سبحانه؛ لأنه يقتضي عندهم تشبيه الله سبحانه بخلقه، وظاهر الآية يدل على ذلك، فأرادوا الخروج من هذه المخالفة العقدية، فأولوا الآية بتأويلات، منها القول بأن الاسم "وجه" زائد؛ فيكون المعنى عندهم : ويبقى ربك. وقد مر تفصيل الكلام في هذه الآية في المبحث الحادي عشر من الفصل الأول.

السبب الثاني : أن القول بعدم الزيادة يفضي إلى المخالفة الفقهية :

وهذا السبب أقل من السبب الذي قبله، ومن شواهده قوله تعالى : ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ**﴾ فإن القول بظاهر لفظ هذه الآية يفضي إلى مخالفة ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وللخروج من هذه المخالفة تأول كثير من العلماء هذه الآية بتأويلات، منها أن الاسم "فوق" زائد، فيكون المعنى: إن كن اثنتين فصاعدًا، وعليه فإن الحكم الفقهي سيكون موافقًا لما ذهب إليه جمهور العلماء، وهو أن نصيب الاثنتين الثلثان. وقد مرّ تفصيل الكلام في هذه الآية في المبحث الثاني من الفصل الأول.

السبب الثالث : أن القول بعدم الزيادة يفضي إلى المخالفة اللغوية:

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**﴾، فإن ظاهر الآية يفضي إلى إضافة الاسم إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه محال عند بعضهم، فقيل: بزيادة الاسم "اسم" خروجًا من هذه المخالفة اللغوية؛ لأنه يكون المعنى على القول بالزيادة : سبح ربك(١). وقد مرّ تفصيل الكلام في هذه الآية في المبحث الثاني عشر من الفصل الأول.

السبب الرابع: قلة الدراية بعلم النحو:

قد يكون السبب في الحكم على بعض الأسماء بالزيادة عدم فهم المعنى المراد، بسبب قلة علمه بالنحو، فيحكم على الأشياء بما يخالف أصول النحو وقواعده، وممن عرف بذلك أبو عبيدة، فقد كان له بعض الأقوال التي حكم عليها كثير من العلماء بالخطأ والوهم، وأرجعوا ذلك إلى قلة دراية بعلم النحو؛ ولكثرة ما أخذ عليه من ذلك وصفه الجوهري بأنه: (صاحب أخبار وغريب، ولم يكن له معرفة بالنحو)(٢).

---

(١) انظر : تفسير الخازن ١٦/١ ــ ١٧.

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١٦٠/١٢. وانظر هذه المقولة أيضًا في: تفسير الرازي ٢٨/١٣، ولسان العرب ٤٧٥/٤، والدر المصون ٦٩٤/٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٦/٨.

ومما نُقل من أوهامه قول الزمخشري : (فإن قلت: فعن أبى عبيدة أنه فسر البعض بالكل، وأنشد بيت لبيد:

ترّاك أمكنة إذا لم أرضها ... أو يرتبط بعض النفوس حمامها[١]

قلت: إن صحت الرواية عنه فقد حُقَّ فيه قول المازني في مسألة العلقى: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له)[٢].

ومسألة العلقى التي أشار إليها الزمخشري مما يحكى من أوهامه، وقد ذكر القصة بعض العلماء[٣]، ومنهم السمين الحلبي، قال تعقيبًا على كلام الزمخشري الآنف الذكر: (قلتُ: ومسألةُ المازني معه أنَّ أبا عبيدةَ قال للمازني:"ما أكذبَ النحويين!! يقولون: هاءُ التأنيثِ لا تدخل على ألفِ التأنيثِ وأن الألفَ في "عَلْقَى" مُلْحقة. قال: فقلت له: وما أنكرْتَ من ذلك؟ فقال: سَمِعْتُ رؤبةَ[٤] يُنْشِد:

يَنْحَطُّ في عَلْقَى وفي مُكُوْرِ

فلم يُنَوِّنْها. فقلتُ: ما واحدُ عَلْقى؟ قال: عَلْقاةٌ. قال المازني: فامتنعْتُ ولم أُفَسِّرْ له؛ لأنه كان أَغْلظَ مِنْ أَنْ يفهمَ مثلَ هذا".

قلتُ: وإنما استغلظَه المازنيُّ؛ لأنَّ الألفَ التي للإلحاق تَدْخُل عليها تاءُ التأنيثِ دالةً على الوَحْدة، فيقال: أَرْطى وأَرْطاة، وإنما الممتنعُ دخولُها على ألفِ التأنيثِ نحو: دَعْوى وصَرْعى. وأمَّا عدمُ تنوين "عَلْقَى" فلأنَّه سَمَّى بها شيئاً بعينِه، وألفُ الإلحاق المقصورةُ حالَ العلميَّة تَجْري مَجْرى تاء التأنيث، فيمتنعُ الاسمُ الذي هي فيه، كما تمتنعُ فاطمة، وتَنْصَرِفُ قائمة)[٥].

---

(١) سبق تخريجه في المبحث التاسع من الفصل الأول.

(٢) انظر : الكشاف ١٦٢/٤ ــ ١٦٣.

(٣) انظر : اللباب في علوم الكتاب ٤٣/١٧، والبرهان في علوم القرآن ٢٦٨/٢.

(٤) لم أجده في ديوانه. وعزى إلى العجاج. وهو في مجالس العلماء للزجاجي ٤٢، وإصلاح المنطق ٢٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢١٠/٢، وتفسير القرطبي ١٢٥/١٢.

(٥) الدر المصون ٤٧٤/٩ ــ ٤٧٥.

وقد وقفتُ له على بعض الأقوال تؤيد ما قيل فيه، ومن ذلك أنه حكم على "إذ" في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) بأنها زائدة، ولا يخفى ضعف هذا القول؛ إذ لا حاجة تدعو إلى القول به، بل المعنى يدعو إلى القول بأصالتها وأنها ظرف، وهو ما أجمع عليه العلماء، ومما يؤكد ضعفه أني لم أقف على من أيده من العلماء على طول بحث، بل لم أقف على من أشار إلى هذا القول أصلاً إلا السمين الحلبي، وقد علق عليه بأنه قول غير صحيح. وقد مرَّ تفصيل الكلام في هذه الآية في المبحث الثالث من الفصل الأول.

المبحث الثالث : زيادة الأسماء بين النحويين والمفسرين :

في الآيات التي شملها البحث ــ وهي أشهر الآيات التي قيل فيها بزيادة الأسماء ــ ظهر لي جليًا التفاوت بين النحويين والمفسرين في الحكم على الاسم بالزيادة؛ فالنحويون ظهر عليهم التحفظ الكبير في الحكم على الاسم بالزيادة، في حين أن إطلاق الحكم بالزيادة على الأسماء شائع عند المفسرين.

وهذا تصديق لما ذكره السيوطي حين قال: (وأما الأسماء فنصَّ أكثر النحويين على أنها لا تزاد، ووقع في كلام المفسرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع)[1].

وقد ردد كثير من النحويين في كتبهم قاعدة "أن الأسماء لا تزاد"[2]، وقد كان منهجهم في كتبهم التطبيقية ــ أعني كتب إعراب القرآن ومعانيه ــ مطابقًا لما نظَّروا له، وقد ثبت ذلك عندي من خلال تتبع أقوالهم في دراسة الآيات السابقة، وإليك أهم من ألف في إعراب القرآن الكريم ومعانيه منهم، وبيان موقفه من القول بزيادة الأسماء:

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٣/٢٢١.

(٢) انظر : البحر المحيط ٥/٢٨٦، والجنى الداني ٨٩، ومغني اللبيب ٣٩٧، والدر المصون ٤/٥٦٦، وهمع الهوامع ٢/٤٥١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٢٥٦ .

أولاً : الأخفش الأوسط :

لم أقف له على قول واحد صرّح فيه بزيادة اسم في كتابه "معاني القرآن"، وقد عزا إليه بعض العلماء القول بزيادة "فوق" من قوله تعالى:{**فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ**}، غير أنه لم يصرح بالزيادة عند حديثه عن هذه الآية في كتابه، ولكن مفهوم كلامه يدل على ذلك قال : (وقال: { **فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ** } معناها: "اضْرِبُوا الأَعْناق"، كما تقول: "رأيتُ نَفْسَ زَيْدٍ" تريد "زيداً")[1].

في حين أنه صرّح في إعراب ثلاث آيات من مسائل الدراسة بما يخالف القول بزيادة الاسم فيها، وهي التي في المباحث : السادس، والسابع، والعاشر.

ثانيًا : الكسائي :

تردد في بعض كتب النحو أن القول بزيادة الأسماء مذهب كوفي[2]، ولكن عند النظر في آراء الكسائي والفراء ــ وهما أشهر أعلام هذا المذهب ــ لا تجد ما يعضد هذا القول المنسوب إليهم.

فالكسائي ــ على كثرة ما نقل عنه من أعاريب وآراء في القرآن الكريم ــ لم يعز إليه من الآيات التي سبق دراستها القول بزيادة الاسم إلا في آية واحدة فقط، وذلك في المبحث السابع، ولو كان كما قيل من أن زيادة الأسماء مذهب كوفي لأريت له أقوالاً في زيادة الاسم في الآيات التي مر بحثها أو غيرها.

ثالثًا : الفراء :

لم أجد له كلامًا صريحًا في أيٍّ من الآيات التي تقدمت دراستها يقول فيه بزيادة الاسم، وإنما عزي إليه في آيتين منها القول بالزيادة، وعند رجوعي إلى كلامه في معانيه وجدت نص كلامه يخالف ما عزي إليه، وقد مر تفصيل ذلك في المبحثين السادس والسابع من الفصل الأول.

وفي المبحث العاشر من الفصل الأول صرّح بما يخالف القول بزيادة الاسم.

---

(١) معاني القرآن له ٣٤٦/١ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٤٣٢، وحاشية الصبان ٢٣١/١ .

رابعًا : الزجاج :

ليس في آراء الزجاج على كثرة ترددها في هذا البحث إلا ما يخالف القول بزيادة الأسماء، فقد صرَّح في خمس آيات بأقوال تخالف القول بزيادة الاسم، وهي في المباحث : الأول ، والسادس، والسابع، والتاسع، والعاشر.

وفي المبحث الحادي عشر من الفصل الأول قد يفهم من كلامه القول بزيادة الاسم "وجه" في الآية.

خامسًا : النحاس :

لم أقف له على رأي قال به بزيادة اسم، بل إنه صرَّح في المباحث : الثاني والثالث والعاشر بأقوال تخالف القول بالزيادة. وقد أكد موقفه هذا بالرد على من قال بزيادة "فوق" في قوله تعالى : **(فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ)**، فقال : (قد ذكرنا فيه أقوالاً، منها أنّ "فوق" زائدة، وهو خطأ؛ لأن الظروف ليست مما يزاد لغير معنى)(١).

سادسًا : العكبري :

إن مذهب العكبري جلي في رفض القول بزيادة الأسماء، ويتضح ذلك من خلال تتبع آرائه في الآيات التي سبق دراستها، فقد ذهب صراحة إلى القول بما يخالف القول بالزيادة، وذلك في المباحث : الأول والثاني والرابع والسادس والسابع والعاشر.

ثم إنه أكد ذلك بوصفه القول بزيادة "مثل" في قوله تعالى : **(فإن ءامنوا بمثل ما ءامنتم به فقد اهتدوا)** بالبعد. وقد سبق تفصيل ذلك في المبحث الأول من الفصل الأول.

وهذه المواقف منه تؤكد ما أشرت إليه آنفًا من أن النحويين لا يقولون بزيادة الأسماء.

---

(١) إعراب القرآن ١/٢٠٣.

سابعًا : أبو حيان :

كان أبو حيان من أشد النحويين المنكرين للقول بزيادة الأسماء مطلقًا، وهـذا ظاهر في تفسير البحر، وله أقوال صريحة بالرد على من ذهب إلى القول بزيادتها، ومواقفه من الآيات التي شملتها دراسة البحث تؤكد ذلك ، وهي كما يأتي :

أولاً : ذكر في المبحث الثاني أن القول بزيادة "فوق" في قوله تعالى : ((**فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ**)) قول لا يحتاج في رده إلى حجة لقوة فساده.

ثانيًا: في المبحث الثالث ذهب إلى رأي يخالف القول بزيادة الاسم.

ثالثًا: في المبحث الرابع صرّح بقول يخالف القول بزيادة الاسم.

رابعًا: في المبحث الخامس رد القول بزيادة الاسم في الآية بقاعدة "أن الأسماء لا تزاد".

خامسًا: في المبحث السادس رد القول بزيادة الاسم في الآية بأن إقحام الأسماء لا يجوز.

سادسًا: في المبحث السابع صرّح برأي يخالف القول بزيادة الاسم.

سابعًا: في المبحث الثامن صرّح برأي يخالف القول بزيادة الاسم.

ثامنًا: في المبحث العاشر ذهب إلى أبعد من إنكار زيادة الأسماء؛ فأنكر على من قال بزيادة الكاف في قوله تعالى : (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**)، قال:(لا يُقَالُ الْكَافُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ جَعْلَ كَلِمَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَبَثًا بَاطِلاً لا يَلِيقُ وَلا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلا عِنْدَ الضَّرُورَةِ الشَّدِيدَةِ)(١).

تاسعًا: في المبحث الثاني عشر صرّح بقول يخالف القول بزيادة الاسم في الآية.

أما المفسرون فقد كان مذهبهم أوسع في الحكم على الأسماء بالزيادة، إذ لهـم أقوال كثيرة صرحوا فيها بزيادة الأسماء. وممن عُرف عنه ذلك منهم ما يأتي :

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤/٤٥٩ .

أولاً : الثعلبي (ت ٤٢٧هـ):

صرّح بالقول بزيادة الاسم ثلاث مرات، وذلك في المباحث : الثاني، والخامس، والعاشر.

ثانيًا : الواحدي (ت ٤٦٨هـ):

صرّح بالقول بزيادة الاسم مرتين، في المبحثين: الثاني، والخامس.

ثالثًا : السمعاني (ت ٤٨٩هـ):

ذهب إلى القول بزيادة الاسم مرتين، في المبحثين : الثاني، والحادي عشر.

رابعًا : البغوي (ت ٥١٦هـ):

هو أكثر المفسرين الذين صرّحوا بالقول بزيادة الأسماء، فقد ذهب إلى ذلك في أربع مواضع، وهي في المباحث : الأول ، والثاني، والخامس، والعاشر.

خامسًا : العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ):

صرّح بالقول بزيادة الاسم مرتين، في المبحثين : الرابع، والخامس.

وهذا العرض السريع يظهر أن النحويين لا يرون زيادة الأسماء، كما يدل على تجويز كثير من المفسرين إطلاق الزيادة على الأسماء في القرآن الكريم، وهو تصديق لما ذكره السيوطي في نصه السابق ذكره.

المبحث الرابع : أثر القول بزيادة الاسم في الإعراب:

ظهر لي من خلال تتبع كلام العلماء وتأمله حين القول بزيادة اسم في آيةٍ ما أنهم لا يشيرون غالبًا إلى الفرق بين إعراب الجملة على القول بزيادة الاسم أو خلافه، ولعل في هذا الأمر إشارة غير صريحة منهم إلى أن زيادة الأسماء من الأمور غير المسلَّمة عندهم، أو النادرة التي لا حكم لها، ولا أثر لها في القواعد النحوية والإعراب؛ لأن هناك قاعدة عامة عند العلماء وهي أن النادر لا حكم له، ولا ينبغي التشاغل به؛ لأنه لا يُعدُّ ظاهرة في كلام العرب يستحق معه إمعان النظر والبحث، ومن ثم التقعيد.

بل إني رأيتهم من خلال مجمل أعاريبهم للآيات التي قيل بزيادة اسم فيها أنهم يعربون الجملة وكأنه لم يقل بزيادة شيء فيها، فلا فرق عندهم، بخلاف قولهم بزيادة

الحروف فإن لهم إشارات تظهر الفرق بين ما كان زائدًا وما كان أصليًا، وتبين أثر ذلك في الإعراب.

لكن يمكن أن يستثنى من ذلك بعض الإشارات اليسيرة، وهي :

أولاً : ما قاله بعض العلماء من أن القول بزيادة "مثل" في قوله تعالى : **(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)** يفضي إلى دخول كاف الجر على الضمير، وهذا لا يجوز.

ويلزم من هذا أن يكون الضمير في محل جر بالكاف لا بإضافة "مثل" إليه. وهذا فرق ظاهرٌ، وأثر بيّنٌ، ويمكن أن يلحق به ما جاء على نحوه. وقد مر تفصيل الكلام عن هذه الآية في المبحث العاشر من الفصل الأول.

ثانيًا : ما ذكره ابن تيمية في الاسم "وجه" في قوله تعالى : **(وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)** من أنه لو كان زائدًا لما كان النعت "ذو الجلال" تابعًا له في الإعراب؛ لأنه غير مراد وليس الكلام متوجهًا إليه، ولوجب أن يقول: "ذي الجلال"؛ لأنه سيكون نعتًا لـ"ربك" وهو مجرور، وتابع المجرور مجرور مثله، لكنه لما رفع "ذو" علم أنه نعت للوجه. وقد مرّ تفصيل الكلام في ذلك في المبحث الحادي عشر من الفصل الأول.

ويفهم من كلامه أن المضاف يبقى أثره في المضاف إليه من الناحية الإعرابية حتى لو حكم بزيادته، وهكذا الحال مع حرف الجر الزائد فإنه يبقى أثره اللفظي على الاسم بعده.

ثالثًا : ما ذكره أبو حيان من أنه يلزم من القول بزيادة "فوق" في قوله تعالى : (ﮒ ﮓ ﮔ) أن تكون "الأعناق" مفعولاً به لـ"اضربوا". قال : (وَ"فَوْقَ" قَالَ الْأَخْفَشُ: زَائِدَةٌ؛ أَيْ: فَاضْرِبُوا الْأَعْنَاقَ، وَهُوَ قَوْلُ عَطِيَّةَ وَالضَّحَّاكِ، فَيَكُونُ الْأَعْنَاقُ هِيَ الْمَفْعُولُ بِـ"اضْرِبُوا")(١).

ومعلوم أن الأعناق على القول بأصالة "فوق" مضاف إليه، لكن يبقى الإبهام في موقف النحويين من علامة نصب المفعول به هنا، أيقال: إن "الأعناق" مفعول به

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٨٥ ـ ٢٨٦.

منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المضاف الزائد كما قيل ذلك في المجرور بحرف الجر الزائد؟!.

رابعًا : ما ذكره الكرماني حين رد على من قال بزيادة "فوق" في قوله تعالى: **(فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ)** بأنه لو كان الأمر كذلك لما قيل: قال : (ذهب بعضهم إلى أن "فَوْقَ" صلة، وفيه ضعف، لقوله : **{فَلَهُنَّ}**)[1]. وقد مر تفصيل الكلام في ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول.

ووجه الرد أنه لو كانت "فوق" زائدة لقال : فلهما؛ لأن المعنى : فإن كن نساء اثنتين. فهو يشير إلى أنه ينبغي أن يكون هناك أثر في اللفظ على القول بزيادة الاسم، لا أن يقال بالزيادة دون ألاّ يكون لها أي أثر.

ويلحظ أن هذه الإشارات لم يكن فيها تأييد لمن قال بالزيادة، ولم تذكر تقعيدًا لإعراب الجملة على القول بزيادة اسم فيها، بل جاءت في سياق الرد على من زعم أن الاسم وقع صلة في الجملة.

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٥٨/١.

الخاتمة :

من أبرز نتائج البحث ما يأتي :

١- ذهب أكثر العلماء إلى جواز إطلاق لفظ الزيادة على بعض ألفاظ القرآن الكريم؛ لأن مفهومهم للزيادة يختلف عن فهم من أنكر إطلاق الزيادة في القرآن. فالقائلون بالزيادة لا يعنون أن هذا اللفظ ساقط لا حاجة إليه، بل إنه جاء لمعنى لا يقوم الكلام من دونه، وهو التوكيد، لكن لَيْسَتْ الْحَاجَةُ إِلَى اللَّفْظِ الَّذِي حكم عليه بالزيادة كَالْحَاجَةِ إِلَى اللَّفْظِ الَّذِي لم يحكم عليه بذلك.

٢- من أبرز الأسماء التي حكم عليها بعض العلماء بالزيادة في القرآن لفظ "المثل" وذلك في بعض الآيات، والوجه مضافًا إلى "الله" أو "رب"، ولفظ الاسم مضافًا إلى "الله" أو "رب"، والظروف "إذ"، و"إذا"، و"فوق".

٣- استعمل العلماء للتعبير عن الزيادة في القرآن الكريم أربعة مصطلحات، وهي مرتبة بحسب كثرة الاستعمال: الزيادة، الصلة، الإقحام، الإلغاء.

٤- استعمل مصطلح الصلة بدلاً عن الزيادة في القرآن الكريم خاصة، وكان السبب في ذلك التأدب مع كلام الله سبحانه.

٥- قد يستعمل العالم الواحد في كتابه أكثر من مصطلح للتعبير عن الزيادة، وفي هذا دلالة على أنها مصطلحات مترادفة، لا يخص بعضها مذهبًا دون آخر، أو فئة دون أخرى.

٦- الحكم على الأسماء بالزيادة ليس بالأمر السهل ؛ لذا فإنه لا يصار إلى القول بذلك إلا لأسباب، ومن أبرز أسباب ذلك أن القول بعدم الزيادة يفضي إلى المخالفة العقدية أو الفقهية أو اللغوية، وقد يكون من أسباب ذلك قلة العلم بالنحو.

٧- ظهر من خلال تتبع أقوال العلماء أن المفسرين كانوا متوسعين في الحكم على بعض الأسماء بالزيادة؛ إذ صرّح كثير منهم بزيادة بعض الأسماء.

٨- أما النحويون فكانوا متحفظين كثيرًا؛ فلم يصرح أحد منهم بالحكم على الأسماء بالزيادة من خلال ما وقفت عليه من أقوال في آيات البحث. لكن

عزي إلى بعضهم ذلك، ومنهم الفراء، غير أني لم أجد في كتبهم ما يؤكد هذا العزو. وصنيعهم هذا هو تصديق لما نظروا له في كتبهم النحوية؛ فقد تكررت عندهم قاعدة: "الأسماء لا تزاد".

٩- حكى بعض النحويين أن القول بزيادة الأسماء مذهب كوفي، لكن عند تتبعي لأقوال الفراء في معانيه لم أجد ما يعضد ذلك، ولم يعز كذلك إلى الكسائي إلا رأي واحد قال فيه بزيادة الاسم، على الرغم من كثرة آرائه وشهرتها في كتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه.

١٠- لم يذكر النحويون أيَّ فرق أو أثر في إعراب الآية عند القول بزيادة الاسم فيها، إلا إشارات يسيرة قيلت في معرض الاعتراض على من قال بالزيادة. وهذا تأكيد منهم على أنهم لم يرتضوا القول بالزيادة.

هذا أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

ثبت المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، الطبعة الأولى، لبنان: دار الفكر، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- إصلاح المنطق/لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: محمد مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـ , ٢٠٠٢ م.
- الأصول في النحو/ لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- إعراب القرآن العظيم/ المنسوب لزكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. موسى علي موسى مسعود، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج/ لعلي بن الحسين الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الطبعة الرابعة، القاهرة: دارالكتاب المصري، وبيروت: دارالكتب اللبنانية، ١٤٢٠ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت : المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد/ لابن الوزير، محمد بن إبراهيم الحسني القاسمي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن/ لمحمود النيسابوري نجم الدين، المحقق: الدكتور حنيف ابن حسن القاسمي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٥ هـ.

●باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن/ لمحمود بن أبي الحسن الغزنوي، المحقق (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

●البحر المحيط/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

●البرهان في علوم القرآن/ للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.

●البحر المحيط في أصول الفقه/ لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

●البغداديات/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد : مطبعة العاني ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

●بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية/ لتقي الدين ابن تيمية الحراني، المحقق: مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.

●البيان في غريب إعراب القرآن/ لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبدالحميد طه ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

●تأويل مشكل القرآن/ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المحقق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

●التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الثانية، بيروت : دار الجيل، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

●التسهيل لعلوم التنزيل/ لمحمد الكلبي، الطبعة الرابعة، لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

●تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)/ لابن كثير، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ.

•تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)/ لأبي السعود محمد العمادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

•تفسير الإيجي (جامع البيان في تفسير القرآن)/ لمحمد بن عبد الرحمن الإيجي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

•تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)/ لمحيي السنة أبي محمد البغوي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٠ هـ.

•تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)/ لناصر الدين أبي سعيد البيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤١٨ هـ.

•تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، لأبي زيد عبد الرحمن الثعالبي، المحقق: الشيخ محمد علي معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨ هـ.

•تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)/ لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

•تفسير الجلالين/ لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث .

•تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)/ لعلاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن، تصحيح محمد علي شاهين، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤١٥ هـ.

•تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)/ لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، الطبعة الثالثة، بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٠ هـ.

•تفسير الراغب الأصفهاني/ لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، الجزء الأول: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد

عبدالعزيز بسيوني، الطبعة الأولى، مصر: كلية الآداب - جامعة طنطا، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الجزء الثاني والثالث، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدي، الطبعة الأولى، الرياض: دار الوطن، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، الجزء الرابع والخامس، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى: كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

●تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم/ لنصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي، تحقيق: د.محمود مطرجي، بيروت: دار الفكر.

●تفسير السمعاني/ لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

●تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

●تفسير القرآن العزيز/ لأبي عبد الله محمد المعروف بابن أبي زَمَنين المالكي، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الطبعة الأولى، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

●تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الشعب.

●تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)/ لمحمد بن محمد أبي منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

●تفسير الماوردي (النكت والعيون)/ لأبي الحسن البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت : دار الكتب العلمية .

●تفسير مقاتل بن سليمان/ لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، المحقق: عبدالله محمود شحاته، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٣ هـ.

●تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)/ لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

●تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)/لنظام الدين الحسن، المحقق:الشيخ زكريا عميرات،الطبعة الأولى، بيروت:دار الكتب العلميه،١٤١٦ هـ.

●تنوير المقباس من تفسير ابن عباس/ ينسب: لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى لبنان: دار الكتب العلمية.

●تهذيب اللغة/ لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور،المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١م.

●الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي ؛ تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

●جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/ للإربلي، تحقيق د. إميل يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت : دار النفائس، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

●حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي/ لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، بيروت: دار صادر.

●حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك/ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

●الحجة للقراء السبعة / لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي ، الطبعة الأولى، دمشق، وبيروت : دار المأمون ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

•حروف المعاني/ للزجاجي ، تحقيق : د. علي الحمد، الطبعة الثانية، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الأردن : دار الأمل ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

•الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ود.جاد مخلوف جاد، ود.زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

•الدر المنثور/ لجلال الدين السيوطي، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م.

•ديوان رؤبة بن العجاج بعنوان "مجموع أشعار العرب"؛ تحقيق وليم البروسي، الكويت : مكتبة ابن قتيبة .

•ديوان لبيد بن ربيعة العامري/ للبيد بن ربيعة، عني به: حمدو طمّاس، الطبعة: الأولى: دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

•زاد المسير في علم التفسير/ لعبد الرحمن بن الجوزي، الطبعة الثالثة، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

•السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير/ لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية)، ١٢٨٥ هـ.

•سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

•سنن ابن ماجه/ لابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

•سنن الدارمي (مسند الدارمي) / لأبي محمد الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

•شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ـ بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

•شرح التسهيل/ لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى، القاهرة : هجر للطباعة ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

•شرح الرضي على كافية ابن الحاجب/ لمحمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرضي، القسم الأول، تحقيق: د. حسن الحفظي، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

•شرح شافية ابن الحاجب/ لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، حققه، وضبط غريبه، وشرح مبهمه، الأساتذة:محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت:دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

•شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، العراق : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

•الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها/ لأحمد بن فارس، الطبعة الأولى، الناشر: محمد علي بيضون، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

•العدد في اللغة/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

•غرائب التفسير وعجائب التأويل/ لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني، ويعرف بتاج القراء، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت: مؤسسة علوم القرآن.

•غريب القرآن/ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

•فتح البيان في مقاصد القرآن/ لأبي الطيب محمد صديق خان البخاري القِنَّوجي، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، صيدا ـ بيروت: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنَّشْر، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

•فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن/ لزكريا بن مُحمد الأنصاري، المحقق: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، بيروت: دار القرآن الكريم، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

●فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير/ لمحمد الشوكاني، بيروت: دار الفكر.

●الفريد في إعراب القرآن المجيد/ للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر ، الطبعة الأولى ، الدوحة : دار الثقافة ، ١٤١١هـ.

●فقه اللغة وسر العربية/ لعبد الملك أبي منصور الثعالبي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، الناشر: إحياء التراث العربي،١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

●الكتاب/ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

●الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ لأبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

●اللباب في علوم الكتاب/ لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، بيروت : دار الكتب العلمية.

●لسان العرب/ لمحمد بن منظور، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

●لطائف الإشارات (تفسير القشيري)/ لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، المحقق: إبراهيم البسيوني، الطبعة الثالثة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

●لطائف المنان وروائح البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن دراسة بيانية لإعجاز القرآن الكريم ونظمه وأسلوبه/ للدكتور فضل حسن عباس، الطبعة الأولى، الأردن : دار النفائس، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.

●اللمع في العربية/ عثمان بن جني؛ تحقيق حسين محمد شرف ، ١٩٧٨م .

•مجاز القرآن/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

•مجالس العلماء/ لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، القاهر: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

•مجموع الفتاوى/ لتقي الدين ابن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

•لمجيد في إعراب القرآن المجيد/ لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السَّفَاقُسِي، المحقق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣٠ هـ.

•المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ لأبي الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

•المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

•المحكم والمحيط الأعظم/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.

•المسائل العضديات/ لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى ، بيروت : عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

•معاني الحروف/ المنسوب للرماني، تحقيق د. عبدالفتاح شلبي، القاهرة : دار نهضة مصر.

•معاني القرآن الكريم/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق : محمد علي الصابوني، دار النشر : جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة : الأولى، ١٤٠٩هـ.

●معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د.هدى قراعة الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

●معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

●معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

●معترك الأقران في إعجاز القرآن (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)/ لعبدالرحمن جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بيرت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.

●مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.

●المقتضب/ للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

●الموسوعة القرآنية، خصائص السور/ لجعفر شرف الدين، المحقق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، الطبعة الأولى، بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٤٢٠ هـ.

●نتائج الفكر في النَّحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

●النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)/ لعلي بن فَضّال بن علي ابن غالب المُجَاشِعِي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

●الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه/ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

● همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ للسيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، ود.عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

● الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داودي، الطبعة الأولى، دمشق، بيروت: دار القلم، ١٤١٥ هـ.

● الوسيط في تفسير القرآن المجيد/ لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الطبعة الأولى، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.